

عبد الناصر والصراع العربي / الإسرائيلي

بين الإدراك والإدارة

د. حسن نافعة

مقدمة :

ما تزال الحاجة ماسة إلى قراءة جديدة لعلاقة مصر بالصراع العربي/الإسرائيلي، وخصوصاً خلال الحقبة الناصرية، فعلى الرغم من سيل الكتابات التي تناولت هذا الموضوع طوال الأعوام الثلاثين السابقة، إلا أن العديد منها وقع تحت تأثير عوامل مختلفة جنحت بها حيناً نحو التبرير، وحيناً نحو التشهير دفاعاً عن مصلحة أو رغبة في انتقام، وذهب البعض في معرض تصفية حسابات قديمة مع عبد الناصر ونظامه إلى حد تصويره وكأنه المسئول الأول، إن لم يكن الوحيد، عن الزج بمصر في صراع " لا ناقة لمصر فيه ولا جمل " على الرغم من أن حقائق التاريخ المجردة تقول بأن انخراط مصر في هذا الصراع بدأ قبل ظهور عبد الناصر على مسرح السياسة بسنين طويلة، وأن اشتراك مصر - وهزيمتها أيضاً - في أول الحروب العربية/الإسرائيلية تم قبل قيام ثورة يوليو بأربع سنوات كاملة، وأن مصر ما تزال منخرطة كلية في هذا الصراع على المستويين الشعبي والرسمي، رغم مرور ثلاثين عاماً على رحيل عبد الناصر، وأكثر من عشرين عاماً على إبرام معاهدة سلام رسمية مع إسرائيل .

وليس الهدف من الدعوة إلى قراءة جديدة للصراع العربي/الإسرائيلي هو الدفاع عن عبد الناصر أو تبرير سياساته؛ فعبد الناصر ليس في حاجة إلى من يدافع عنه أو يبرر سياساته، والتكريم الحقيقي لرجل في قامته لا يكون إلا ببذل الجهد الصادق والدعوى لاستجلاء الحقيقة أمام شعوب أمة لم يكن عبد الناصر - رغم كل الأخطاء - سوى التجسيد الحي لطموحاتها في مرحلة بالغة الأهمية من مراحل تطورها. ولوضع هذه الدعوة في سياقها الصحيح يحسن بنا أن نبدأ بعدد من الملاحظات التمهيديّة نجعلها على النحو التالي :

الملاحظة الأولى : تتعلق بطبيعة الصراع العربي/الإسرائيلي وبدوافع انخراط مصر فيه، فهذا الصراع يدخل في إطار ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية باسم "الصراعات الاجتماعية الممتدة protracted social conflicts"، وهي صراعات تدور حول قضايا عميقة الجذور تمس مصالح حيوية تهم الشعوب ككل بصرف النظر عن طبيعة النظم السياسية الحاكمة. ولهذه الملاحظة أهميتها القصوى؛ لأن انخراط مصر في هذا الصراع لم يكن بسبب سيادة شكل معين من أشكال النظم السياسية أو العقائدية، وإنما بسبب موضوع الصراع نفسه والذي مس أموراً تتعلق بأمن مصر الوطني وبدورها الإقليمي، إضافة إلى الاعتبارات القومية والدينية والحضارية الأخرى .

ولذلك لم يكن غريباً أن تصبح مصر طرفاً رئيسياً في هذا الصراع، سواء قبل ثورة يوليو أو بعدها، وأن تخوضه تحت راية جميع أشكال الحكم، ليبرالية كانت أم شمولية، وأن تمارسه في ظل كافة أشكال النظم الدولية متعددة، أم ثنائية، أم أحادية القطبية، والتي تعاقبت على الساحتين المحلية والدولية طوال تلك الفترة .

الملاحظة الثانية : تتعلق بأدوات وأساليب إدارة الصراع، والتي قد تختلف من طرف إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى باختلاف مجمل المعطيات المحلية والإقليمية والعالمية المؤثرة على أوضاع

وأطراف الصراع فى كل مرحلة . غير أن العبرة فى النهاية ليست بنوع الأسلوب المستخدم فى إدارة الصراع ، وإنما بجوى هذا الأسلوب ، وبمدى قدرته على تحقيق الأهداف واستخلاص الحقوق .

وفى تقديرنا أنه لا توجد علاقة ميكانيكية بين الأسلوب المستخدم فى إدارة الصراع وبين شكل النظام السياسى السائد ، فقد خاضت مصر الحرب ضد إسرائيل فى العهد الملكى القديم مثلما خاضتها فى ظل نظامى عبد الناصر و السادات، وجرت محاولات للتسوية السلمية فى كل مراحل الصراع وتحت راية كل النظم التى تعاقبت على مصر منذ بدء الصراع ، كما تذبذبت مناهج إدارة الصراع بين التهدة والتصعيد، إلى أن رجحت كفة الميزان فى اتجاه البحث عن تسوية نهائية منذ زيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ . ومع ذلك فلا يستطيع أحد أن ينكر أن الحقبة الناصرية كانت فى مجملها أكثر مراحل الصراع تكثيفاً وتصعيداً.

الملاحظة الثالثة : تتعلق بطبيعة العملية الجارية حالياً للبحث عن تسوية، فهذه العملية تجرى فى ظل خلل شديد فى موازين القوة لصالح الطرف الإسرائيلى، واقتربت أساساً بتغير أو بتآكل فى المواقف العربية، وخاصة فى الموقف المصرى، بأكثر مما ارتبطت بتغير أو بتآكل فى الموقف الإسرائيلى .

يضاف إلى ذلك أن احتمالات الوصول إلى تسوية سياسية شاملة قابلة للدوام ما تزال بعيدة ، على الرغم من مرور ما يقرب من ربع قرن على بدء المفاوضات المباشرة مع إسرائيل ، غير أنه من الإنصاف فى الوقت نفسه أن نؤكد على أن تعثر عملية التسوية الجارية حالياً بسبب الخلل الحادث فى موازين القوى لصالح الطرف الإسرائيلى؛ لا يعد مسؤولية طرف عربى بعينه، وإنما هو نتاج أخطاء تراكمت على مدى نصف القرن المنصرم، وتسببت فيها - وإن بدرجات متباينة - كافة القيادات العربية. و فى سياق هذه المسؤولية المشتركة يتعين فى تقديرنا أن نبحث عن طبيعة الدور الذى لعبه عبد الناصر فى الصراع .

وللتعرف على حقيقة هذا الدور ينبغى أن نميز بداية بين بعدين رئيسيين :

الأول : إدراكى .. يتعلق بكيفية إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع ولما ينطوى عليه من قيم ومصالح وإشكاليات ؛ والإدراك كما هو معروف هو عملية ذهنية ونفسية معقدة لفهم واستيعاب الوقائع والأحداث المحيطة، والربط فيما بينها .

الثانى : عملى أو إجرائى .. يتعلق بأسلوب عبد الناصر فى إدارة الصراع، ونقصد بذلك طريقته فى تحديد الأهداف، وترتيب الأولويات، وفى رسم السياسات، ووضع الخطط والاستراتيجيات والتكتيكات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وفى حشد وتعبئة الوسائل والإمكانات المتاحة ، أو المحتمل توظيفها لحسم الصراع .

وعلاقة الارتباط بين هذين البعدين تبدو بديهية لا تحتاج إلى إثبات، إذ تتوقف طريقة إدارة أى صراع بطبيعة الحال على طريقة إدراك صانع القرار لحجم ونوع القيم والمصالح المتصلة به والموارد المتاحة، أو المستخدمة فيه من جانب أطرافه ... إلخ .

ومع ذلك فهذين البعدين ليسا متطابقين دائماً وبالضرورة فى كل الأحوال ، فبينما تركز دراسة البعد الخاص بالإدراك على النسق الفكرى والعقيدى الذى يرى صانع القرار من خلاله طبيعة الصراع وما قد ينطوى عليه من مخاطر ومحاذير أو من مغامم وفرص، فإن دراسة البعد الخاص بالإدارة تركز على سلوك وتصرفات صانع القرار؛ أى على مبادراته أو ردود أفعاله ، وعلى حساباته وتقديراته المختلفة لسلوك وتصرفات الأطراف المشاركة فى الصراع ، أو المتأثرة به فى مراحل تطوره المختلفة

وخاصة في أوقات الأزمات ، ولذلك فمن المتصور، نظرياً على الأقل ، إمكانية وجود فجوة قد تضيق أو تتسع حسب الأحوال بين طريقة إدراك الصراع ، وبين طرق وأساليب إدارته .

١ - إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع :

تجمع كافة الدراسات التي تناولت بالتحليل شخصية الرئيس عبد الناصر وسيرته الذاتية على أن عبد الناصر لم يكن زعيماً عقائدياً يحدد مواقفه السياسية وفق أفكار ونظريات جاهزة، وأنه كان يتحلى بعقلية براجماتية، وليس معنى ذلك افتقاد عبد الناصر لوضوح الرؤية من الناحية الفكرية، أو أن قراراته ومواقفه السياسية كانت نابعة من اعتبارات عملية بحثها الضغوط وتفقدت إلى أي أطر أو مرجعية فكرية ، فقد كان لعبد الناصر نسقه الفكري والعقدي الواضح، وهو نسق تأثر عبر مراحل تطوره المختلفة بالعديد من التيارات الفكرية والأيدولوجية، وخاصة القومية منها والاشتراكية، ومن المعروف أن عبد الناصر كان قد احتك في مرحلة الشباب بمعظم الأحزاب السياسية ، وتفاعل مع معظم التيارات الفكرية النشطة والصاعدة في حقبة الأربعينات، وربما يكون قد ارتبط تنظيمياً ببعضها في مراحل زمنية مختلفة، وإن كانت قصيرة، وخاصة بمصر الفتاة، والإخوان المسلمين، والشيوخ وغيرها .

وكان من اللافت للنظر حرص عبد الناصر عند تشكيله للتنظيم السري للضباط الأحرار على تجنيد عناصر تنتمي لكل القوى والتيارات الحية والفاعلة في المجتمع المصري، مما جعل هذا التنظيم أقرب ما يكون إلى شكل الجبهة الوطنية - التي تضم كل ألوان الطيف السياسي في مصر من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار - منه إلى شكل الحزب أو التيار السياسي .

في هذا السياق فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع العربي/الإسرائيلي لم تحكمه قوالب نظرية أو فكرية مسبقة وجامدة منذ البداية، وإنما تطور تدريجياً وفقاً لتطور رؤيته وخبرته الشخصية المستمدة من طريقته في التفاعل مع المعطيات المختلفة لعناصر هذا الصراع، سواء في مرحلة ما قبل الثورة أو بعدها.

أولاً : مرحلة ما قبل الثورة :

وفيها يمكن رصد عدد من الوقائع أو الأحداث ذات الدلالة في تشكيل وعي عبد الناصر المبكر ببعض أبعاد الصراع العربي/الإسرائيلي، من هذه الوقائع :

- ١ - اشتراك عبد الناصر مع زملائه وهو ما يزال في مرحلة التعليم الثانوي في مظاهرة أو في إضراب سنوي عام في ذكرى وعد بلفور، وقد وصف عبد الناصر في مرحلة لاحقة هذا الوعد بعبارة بليغة تقول بأن " من لا يملك أعطي وعداً لمن لا يستحق " .
- ٢ - مقابلة عبد الناصر للحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين، والذي كان يقيم في حي الزيتون بالقاهرة في أعقاب صدور قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، ليبلغه باستعداد ضباط في الجيش المصري للتطوع والمشاركة في القتال إلى جانب الفلسطينيين والمتطوعين العرب الآخرين .
- ٣ - مشاركة عبد الناصر المباشرة في تجربة حرب وهزيمة ١٩٤٨ بوصفه رئيساً لأركان حرب الكتبية السادسة التي احتلت مواقعها في عراق المنشية، وقاتلت ببسالة وحوصرت في منطقة الفالوجا .

وفيما يتعلق بواقعة اشتراك عبد الناصر مع زملائه من طلاب المدارس الثانوية في مظاهرات تحتج على وعد بلفور؛ فإن دلالتها لم تتجاوز حماس شاب لديه الاستعداد للمشاركة في العمل العام تحت

راية الحركة الوطنية المصرية الواسعة بروافدها المختلفة، والتي كانت قد بدأت تتفاعل بشكل إيجابي مع قضايا ومع حركات التحرر الوطني في العالم بشكل عام، وفي العالم العربي بشكل خاص . وخلال هذه الفترة غرست في وجدان عبد الناصر بذرة الإحساس المبكر بتعرض الشعب الفلسطيني لظلم فادح من جانب نفس المستعمر الذي يحتل أرض مصر، لكنه لم يكن واعياً في تلك الفترة المبكرة من حياته كما يقول هو نفسه في كتاب " فلسفة الثورة " بكل دلالات هذا الحدث وتأثيراته المحتملة على مصر .

أما فيما يتعلق بواقعة ذهاب عبد الناصر لمقابلة الحاج أمين الحسيني فقد جاءت بتكليف من تنظيم الضباط الأحرار، والذي كان ما يزال في طور التشكيل في ذلك الوقت ، ولا تتوافر لدينا تفصيلات كثيرة بشأن تلك الواقعة. فليس من المعروف مثلاً ما إذا كانت فكرة الاتصال بالحاج أمين الحسيني لإبلاغه باستعداد ضباط مصريين للتطوع للتدريب أو للقتال في فلسطين نابعة منه، ولا حتى ما إذا كان هو شخصياً من بين المتحمسين لها . والأرجح أن الفكرة نبعت من صفوف الضباط المنتهين لتنظيم الإخوان المسلمين، والذي كان أكثر فصائل الحركة الوطنية تحمساً للقتال في فلسطين ، غير أن الشيء المؤكد أن عبد الناصر لم يعترض عليها أو يعتبرها مغامرة غير مأمونة العواقب، على الرغم من أنه لا يوجد ما يشير إلى أنه كان من بين المتحمسين لها، أو من بين الراغبين شخصياً في التطوع والقتال في فلسطين قبل قرار الحكومة المصرية الاشتراك في الحرب .

أما مشاركة عبد الناصر في حرب ١٩٤٨ كضابط في الجيش المصري، والذي خاض معركة خاسرة إلى جانب جيوش عربية بدت مغلوبة على أمرها هي الأخرى؛ فكانت على الأرجح هي أكثر تجارب عبد الناصر السابقة على الثورة تأثيراً في تشكيل مدركاته عن الصراع العربي/الإسرائيلي في تلك الفترة، فلا شك أن هذه التجربة قد أضافت إلى نسقه العقيدى - والذي كان ما يزال في مرحلة التشكل - قنوات جديدة، علاوة على تأكيدها لقناعات سابقة .

ووفقاً للمعلومات الواردة في كتاب فلسفة الثورة يمكن القول أن عبد الناصر استخلص من هذه التجربة ثلاثة أمور رئيسية يبدو أنها أثرت بشكل كبير في تشكيل فكره السياسى بشكل عام، وخاصة ما يتعلق منه برؤيته لطبيعة الصراع العربي/الإسرائيلي، واستقرت في ضميره ووجدانه كحقائق أو مسلمات لا تقبل الجدل ، ويمكن إجمال هذه الأمور الثلاث على النحو التالى :

- ١- ١- أنه لم يكن يقاتل في أرض غريبة .
- ٢- ٢- أن ما حدث في فلسطين، كان وما زال، يمكن أن يحدث لأي بلد آخر في المنطقة إذا ما استسلم هذا البلد للعوامل والعناصر التي تحكمه الآن .
- ٣- ٣- أن المنطقة العربية تخضع لنفس العوامل والظروف والقوى التي تحاول أن تتحكم في مصيرها، وعلى رأسها قوى الاستعمار التقليدى والقوى المرتبطة به أو المتعاونة معه .

ومع ذلك فمن الصعب في اعتقادي القطع بوجود علاقة سببية بين تجربة اشتراك عبد الناصر في القتال على أرض فلسطين، وبين حدث الإطاحة بالنظام السائد في مصر وقتها؛ وذلك لسبب بسيط وهو أن التخطيط للثورة على هذا النظام بدأ قبل حرب ١٩٤٨ ، وكان يمكن أن يستمر وأن ينجح بصرف النظر عن وقوع الحرب واشتراك عبد الناصر وبعض رفاقه فيها من عدمه ، غير أنه من المؤكد أن هذه التجربة ساهمت ، وبحكم كونها تجربة كاشفة للمزيد من مظاهر عجز وفساد هذا النظام ، في زيادة إصرار عبد الناصر على المضي قدماً في تنفيذ مخططه .

على صعيد آخر، يمكن القول أنه كان لهذه التجربة تأثيرات بعيدة المدى على إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع العربي/الإسرائيلي، ولدور مصر فيه من أكثر من زاوية :

الأولى : تعميق إدراكه للطبيعة العسكرية، والعدوانية، والتوسعية للدولة الإسرائيلية البازغة بحكم الاحتكاك المباشر مع " العدو " في ميدان قتال، لكن ذلك لا يعنى أن هذه التجربة رسبت لدى عبد الناصر بالضرورة مشاعر انتقامية أو اقتناعاً بأن الحرب بانت هي الوسيلة الوحيدة لحسم الصراع.

الثانية : بلورة وإنضاج رؤيته لما يتعين أن يكون عليه دور مصر في المنطقة ، وذلك بحكم مشاركة جيوش عربية أخرى في قتال نفس العدو وفي نفس الميدان ، وقد عبر عبد الناصر عن رؤيته هذه في " فلسفة الثورة "، معتبراً الدائرة العربية هي أولى وأهم الدوائر الثلاث فيما يجب أن تكون عليه حركة السياسة الخارجية المصرية .

والواقع أن القراءة المدققة لمجمل البيانات والتصريحات الصادرة عن عبد الناصر أو عن مجلس قيادة الثورة، وكذلك الأفكار الواردة في كتاب فلسفة الثورة المنشور عام ١٩٥٤ تشير إلى أن إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع العربي/الإسرائيلي ، ولدور مصر فيه لم يكن موضوعاً قائماً بذاته، وإنما جاء في سياق رؤية شاملة لإعادة بناء الدولة المصرية الحديثة في سياق الأهداف التي حددتها الثورة، ويمكن استخلاص أهم معالم هذه الرؤية على النحو التالي:

أولاً : أن الأولوية القصوى يجب أن تعطى لإعادة بناء المجتمع المصرى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، من منطلق أن إقامة مجتمع عصرى حديث في مصر هو المدخل الصحيح لمعالجة كل أوجه القصور والمشكلات التي تواجه مصر على الصعيدين الداخلي والخارجي .

ثانياً : أن هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل استقلال سياسى حقيقى، لا يستقيم واستمرار الاحتلال الأجنبي ، أو القواعد العسكرية ، أو الارتباط بالمخططات الأجنبية، وبالتالي فإن التخلص من الاحتلال الأجنبي يصبح شرطاً ضرورياً لإنجاح عملية البناء الداخلي .

ثالثاً : أن مصر سوف يصعب عليها تحقيق استقلالها الوطنى، والشروع بالتالى فى بناء الدولة العصرية بمعزل عن محيطها العربى ، فمصر وفقاً لرؤية محددة بدأت تنضج فى عقل عبد الناصر وفى وجدانه لا تستطيع أن تصبح جزيرة مستقلة معزولة وسط محيط تابع وخاضع للسيطرة الاستعمارية، ومن هنا قناعته بأن النضال ضد الاستعمار وقواعد العسكرية لا ينبغى أن يقتصر على حدود مصر الجغرافية، وإنما يتعين أن يمتد إلى ما وراء هذه الحدود لحماية أمنها الوطنى .

رابعاً : أن القضية الفلسطينية لا تخص مصر وحدها، وإنما هي قضية عربية فى المقام الأول، ومن ثم لا يجوز لأى دولة عربية أن تتصرف فيها بمفردها، أما دور مصر فيها فهو محكوم بقرارات الجامعة العربية من ناحية، وبمسئوليات مصر تجاه قطاع غزة، والذي أصبح خاضعاً للإدارة المصرية المباشرة بعد حرب ١٩٤٨ من ناحية أخرى .

ووفقاً لهذه الرؤية الواضحة والمحددة شرع عبد الناصر فى وضع برنامجها الخاص باستقلال مصر موضع التطبيق فى سياق رؤيته الأوسع لما يجب أن تكون عليه حركة مصر على الصعيد الدولى، والتي حدد عبد الناصر إطارها بدوائر ثلاث حسب ترتيب الأهمية وهي : الدائرة العربية (التي هي منا ونحن منها) ، والدائرة الإفريقية (التي تحرس مصر بوابتها الشمالية)، والدائرة الإسلامية (التي تجمع مصر بشعوبها قبله وعقيدة واحدة) .

وعلى الرغم من أن هذه الرؤية ربما تكون قد انطوت ضمناً على معايير وقيم تشكل أساساً للفرز والتمييز النمطى بين القوى الصديقة والقوى المعادية، وبالتالي ترجح وضع إسرائيل فى الإدراك الناصرى كدولة معادية، إلا أن هذا الإدراك لم ينبثق فى الواقع عن قالب فكرى ، أو أيديولوجى جامد

شكل أساس ومرجعية حركة مصر الخارجية فى مرحلة ما بعد الثورة ، فحقيقة الأمر أن مواقف وحركة مصر الخارجية فى مرحلة ما بعد الثورة تحددت على أساس مواقف وردود فعل الأطراف الأخرى من مشروع الثورة للتححرر والتنمية ، وليس العكس .

ثانياً : مرحلة ما بعد الثورة :

يمكن القول بصفة عامة أن تصور عبد الناصر المستمد من خبرته وتجربته المباشرة فى التعامل مع بعض القضايا ذات الصلة بالصراع العربى/الإسرائيلى، ومن تحليلاته الخاصة لدلالات السلوك الإسرائيلى فى المرحلة السابقة على توليه السلطة فى مصر؛ تمحور حول فكرة أن إسرائيل دولة مغتصبة للحقوق الفلسطينية، وذات طبيعة ونوايا عدوانية وتوسعية، فضلاً عن كونها دولة مرتبطة بالمصالح والمخططات الاستعمارية الرامية لفصل المغرب العربى وبالذات مصر عن المشرق العربى .

ومع ذلك فإن عقلية عبد الناصر البراجماتية بطبعها جعلته يفضل وضع إسرائيل على محك الاختبار، وكانت النتيجة تثبيت صورة إسرائيل القديمة فى ذهن عبد الناصر، ولكن مع وضعها داخل نسق فكرى بدأت مكوناته تترابط تدريجياً بطريقة أكثر وضوحاً، على الرغم من تغير أهمية وموقع هذه المكونات على سلم هذا النسق من فترة إلى أخرى، ولأغراض التحليل يمكن القول أن هذا النسق شكلته ثلاث مدركات رئيسية ومترابطة هى: أن إسرائيل هى بؤرة للعدوان والتوسع، وأداة فى خدمة المخططات الاستعمارية، وعقبة فى طريق الوحدة العربية .

أ - إسرائيل كمصدر للتهديد والعدوان :

كان عبد الناصر يرى أن إسرائيل تشكل مصدر تهديد رئيسى لأمن مصر الوطنى يلى فى الترتيب مباشرة الخطر الذى يمثله الوجود العسكرى البريطانى فى مصر، وقد ظهر سلوك إسرائيل العدوانى تجاه ثورة يوليو مبكراً، على الرغم من أن قيادة الثورة كانت شديدة الحذر ولم تحاول القيام بأى تحرش أو تصعيد ضد إسرائيل خلال السنوات التالية على قيام الثورة مركزة كل جهدها فى البداية على قضية الجلاء البريطانى . فى مساء ٢٤ يوليو ١٩٥٤ اشتعلت النار فى ملابس شاب كان يحمل فى جيبه عبوة حارقة أمام مبنى سينما ريو فى الإسكندرية، وعند التحقيق معه تبين أنه عضو فى شبكة تخريب كبيرة أرسلتها إسرائيل لزعزعة الأوضاع فى مصر، ولتخريب العلاقات المصرية/الأمريكية، ولإرهاب الخبراء الألمان الملحقين بإدارة الأبحاث فى الجيش المصرى، وقد اشتهرت هذه العملية باسم "عملية لا فون".

ثم خطت إسرائيل خطوة كبيرة أخرى نحو التصعيد بعمل عسكرى علنى ومباشر هذه المرة، وليس من خلال نشاط الأجهزة السرية عندما قامت بشن غارة مفاجئة على مواقع الجيش المصرى المرابط فى غزة، وهى الغارة التى راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من الضباط والجنود، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المدنيين، وكان الهدف من هذا العدوان هو إظهار ضعف مصر وعجزها، ليس فقط أمام الجيش والشعب فى الداخل ولكن أيضاً أمام الدول والشعوب العربية، وبالتالي تخويفها كى تقبل بالتوقيع على تسوية بشروط إسرائيل، أو على الأقل بالانخراط فى الأحلاف العسكرية الموالية للمغرب فى مواجهة الاتحاد السوفييتى .

ثم تجدد العدوان الإسرائيلى ولكن على نطاق واسع وخطير هذه المرة، عندما قررت إسرائيل شن حرب شاملة على مصر عام ١٩٥٦، وبالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا، واستهدفت إسرائيل من هذا العدوان توجيه ضربة قاصمة إلى الجيش المصرى وتحطيمه قبل أن يتمكن من استيعاب صفقة السلاح

التشيكية، واحتلال سيناء إما بهدف التوسع والضم، وإما بهدف المساومة على تسوية بالشروط الإسرائيلية، وأخيراً التخلص من عبد الناصر ونظامه . غير أن هذا العدوان فشل وخرج عبد الناصر منه منتصراً وأقوى مما كان ، وبدأت إسرائيل تخطط على الفور لضربة جديدة توفر لها شروط النجاح هذه المرة .

وحانت أمامها الفرصة عام ١٩٦٧ بسبب أخطاء خطيرة ارتكبها عبد الناصر في إدارة الصراع، كما سنشير فيما بعد، وقامت بشن هجوم واسع النطاق، لم يقتصر على مصر هذه المرة ، ولكنه شمل سوريا والأردن أيضاً . صحيح أن إسرائيل بدت هذه المرة وكأنها في موقف الدفاع عن النفس بعد قيام عبد الناصر بحشد القوات في سيناء ، وسحب قوات الطوارئ الدولية ، وإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحاة الإسرائيلية .

غير أن كافة الوثائق التي ظهرت لاحقاً أكدت على أن نية إسرائيل في العدوان كانت مبيتة، وأنها نجحت في استدراج مصر إلى فخ وقع فيه عبد الناصر، وكادت إسرائيل أن تنجح في تحقيق أحد أهم أهدافها هذه المرة وهو إسقاط عبد الناصر، والذي قرر التتحى بالفعل بعد اعترافه بمسئوليته الكاملة عما حدث، لولا إصرار الشعب المصرى على رفض الهزيمة ، ومطالبته لعبد الناصر بالبقاء وتجديد ثقته به، ومع ذلك فقد تمكنت إسرائيل بهذا العدوان من تحقيق جانب كبير من أهدافها البعيدة المدى، وخصوصاً بعد رحيل عبدالناصر، فما زال العالم العربى غير قادر حتى هذه اللحظة على إزالة آثاره، على الرغم من رضوخه لمعظم - إن لم يكن لكافة - شروط التسوية التي كانت تطالب بها إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ .

فإذا أضفنا إلى ما تقدم غارات إسرائيل المتكررة على الدول العربية الأخرى، وخاصة لبنان وسوريا والأردن ، فإن قائمة السلوك العدوانى لإسرائيل طوال الحقبة الناصرية يمكن أن تطول كثيراً .

فى هذا السياق فقد كان من الطبيعى أن يركز الخطاب الناصرى وبشكل متزايد مع مرور الوقت وخاصة بعد عدوان ١٩٥٦، على إبراز إسرائيل كقاعدة للعدوان، وكدولة توسعية تشكل خطراً رئيسياً ليس على دول المشرق العربى وحدها ، وإنما على مصر أيضاً. و يمكن استخلاص هذه النتيجة بسهولة من فحص خطب وتصريحات وأحاديث الرئيس عبد الناصر فى الفترة التالية على عدوان ١٩٥٦، والتي أُلح فيها على هذا المعنى، ويستدل من هذا الإلحاح على أحد أمرين أو على كليهما معاً؛ الأول : أن عبد الناصر نفسه كان مقتنعاً بأن تلك الصورة تعكس حقيقة إسرائيل كما يدركها هو، والثانى : أن عبد الناصر أراد أن يستخدم هذه الصورة كأداة للتعبئة والحشد فى مواجهة إسرائيل .

وكان من المفترض أن يعكس هذا الإدراك نفسه على حسابات عبد الناصر الخاصة بإدارة الصراع مع إسرائيل، ويدفعه إلى توخى أقصى درجات الحيطة والحذر تجاه عدو يبدو متحفزاً للحرب على نحو دائم من أجل إشباع شهيته التوسعية، وأن يكون جاهزاً ومستعداً لأى تصرفات غادرة . لكن ذلك لم يحدث للأسف الشديد ، ولذلك بدت الفجوة كبيرة بين صورة إسرائيل كما عكسها الخطاب الناصرى خلال الفترة بين ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، وبين ما تتطلبه هذه الصورة من استعداد وتخطيط لمواجهة كافة الاحتمالات، ولم تتقلص هذه الفجوة إلا بعد أن وقع المحذور، وأصبحت القوات الإسرائيلية تقف على الضفة الشرقية لقناة السويس .

ب - إسرائيل كأداة للهيمنة الخارجية على المنطقة :

كانت صورة إسرائيل، باعتبارها مشروعاً استعمارياً هدفه خدمة المخططات البريطانية فى المنطقة فى المقام الأول، قد استقرت فى إدراك النخب العربية عموماً ولم يكن عبد الناصر استثناء منها

دونما حاجة للبحث عن ذرائع للتدليل على صحة هذا الإدراك أو لتثبيت تلك الصورة ، فالدلائل على الدور البريطاني الحاسم فى التمكين لقيام الدولة اليهودية كانت أكبر من أن تحصى ، فقد كان هناك وعد بلفور للحركة الصهيونية بمساعدتها على إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وما تبع ذلك من جهود ضخمة بذلتها بريطانيا فى مؤتمر الصلح ؛ لحمل عصابة الأمم على تبنى مشروع الوطن القومى لليهود، وتحويله من التزام بريطانى يفقد المشروعية إلى التزام دولى يستظل بمظلة الشرعية الدولية، وذلك بموجب صك الانتداب . وكانت هناك اتفاقيات سايكس - بيكو، التى نشرت الثورة البلشفية وثائقها، وكشفت خديعة بريطانيا للعرب من خلال مفاوضات حسين - مكماهون .

وكانت هناك الممارسات البريطانية فى فلسطين أثناء فترة الانتداب، وخاصة فى السنوات الأولى، وهى السياسة التى مكنت لأعداد كبيرة من المهاجرين اليهود، ليس فقط من الاستقرار فيها، ولكن أيضاً من الاستحواذ على مساحات كبيرة من الأرض، ومن الحصول على السلاح لتتحول المستوطنات اليهودية إلى معسكرات أو جيوش صغيرة... الخ . وفى هذا السياق كان من الطبيعى أن ترى النخب العربية - وعبد الناصر واحد منها - صورة المشروع الصهيونى فى مرآة المخطط البريطانى فى المنطقة وليس فى مرآة المسألة اليهودية .

غير أن هبوب رياح الحرب العالمية الثانية ، وخشية بريطانيا من احتمال ضياع مصالحها فى العالم العربى بانحيازه لمعسكر الحلفاء دفع بريطانيا إلى تبنى سياسة أكثر توازناً ، وقد ترتب على هذا العامل الجديد بداية ظهور فجوة ما بين مصالح المشروع البريطانى ، ومصالح المشروع الصهيونى سمحت للحكومات العربية بهامش من حرية الحركة، فى محاولة للحيلولة بالقوة المسلحة دون قيام الدولة الإسرائيلية، وعلى خلفية من امتناع بريطانيا عن التصويت على مشروع التقسيم الذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ رغم كثافة الوجود البريطانى فى المنطقة فى ذلك الوقت، ومع ذلك فإن ملابسات الهزيمة غير المتوقعة التى منيت بها الجيوش العربية فى حرب ١٩٤٨ أحييت الشكوك التقليدية فى سياسة بريطانيا تجاه المنطقة، وأعدت إلى الأذهان حقائق الارتباط العضوى بين المصالح البريطانية، والمصالح الإسرائيلية حتى وإن لم يتطابقا بشكل كامل .

وفى هذه الأجواء تولى عبد الناصر مقاليد الأمور فى مصر بعد نجاح تنظيم الضباط الأحرار فى قلب نظام الحكم، واحتلت قضية الجلاء البريطانى عن مصر موقع الصدارة على جدول أعماله . ورغم إدراك عبد الناصر لطبيعة العلاقة بين المصالح الإسرائيلية والمصالح البريطانية إلا أنه فضل أن تفسح الممارسات الإسرائيلية نفسها عن مدى عمق هذه العلاقة ، من خلال ردود أفعالها تجاه جهود مصر الرامية إلى التوصل إلى اتفاقية تسمح بجلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس ، وسرعان ما اكتشف عبد الناصر أن إسرائيل تسعى بكل الطرق لتخريب المفاوضات المصرية/البريطانية، وإلى عرقلة الانسحاب البريطانى من منطقة قناة السويس، والضغط على بريطانيا لتأجيل هذا الانسحاب إلى ما بعد التوصل إلى تسوية تتحول بموجبها اتفاقية الهدنة إلى اتفاقية سلام دائم بالشروط الإسرائيلية .

وكان من الواضح أن إسرائيل ترى فى الوجود العسكرى البريطانى فى قناة السويس ضماناً لأمنها وكابحاً لطموحات نظام سياسى جديد لم تتضح نواياه الحقيقية بعد، و يسعى لبناء دولة عصرية وجيش وطنى قوى فى أكبر الدول العربية المجاورة لإسرائيل .

وفى هذا السياق بدت مصالح مصر الوطنية وفى مقدمتها طموحها المشروع لتحقيق الاستقلال السياسى فى وضع التناقض السافر مع المصالح الإسرائيلية . ثم تكررت بعد ذلك كثيراً مشاهد ومواقف وتصرفات عكست جميعها تناغماً واضحاً بين المصالح الإسرائيلية والمصالح الاستعمارية، وصل أحياناً إلى حد التطابق .

غير أن صورة إسرائيل كخادم للمصالح الاستعمارية تجلت، ربما على نحو فاق أكثر التوقعات جنوحاً وتطرفاً، أثناء أزمة السويس ، فلم يكن قرار عبد الناصر بتأميم القناة موجهاً ضد إسرائيل، ولم يمس مصالحها بشكل مباشر، ومع ذلك فلم تتردد إسرائيل في القيام بدور مخلب القط في مؤامرة العدوان على مصر، وبدت مصالحها في أثناء تلك الأزمة متطابقة تماماً مع مصالح الدولتين الاستعمارييتين الرئيسيتين في المنطقة، وتؤكد كافة الوثائق التي نشرت أن خطة العدوان على مصر تبلورت أولاً في اجتماعات منفصلة بين إسرائيل وفرنسا، ثم أقرت في شكلها النهائي في لقاءات سرية عقدت على أعلى مستوى يومي ٢٢ و٢٣ أكتوبر في ضاحية "سيفر" القريبة من باريس، وكان من اللافت للنظر إصرار بن جوريون - والذي رأس الوفد الإسرائيلي بنفسه - على صياغة الاتفاق في ورقة مكتوبة وقعها شخصياً إلى جانب كل من كريستيان بينو وزير الخارجية الفرنسي، والسير باتريك دين وكيل وزارة الخارجية البريطانية .

ولا جدال في أن انكشاف حقيقة الدور الإسرائيلي في مؤامرة السويس أسهم في تعميق إدراك عبد الناصر بعضوية الارتباط بين مصالح إسرائيل ومصالح الاستعمار التقليدي في المنطقة، غير أن التركيز على هذا البعد، وخصوصاً خلال الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٦٧؛ ربما يكون قد ساهم في تراجع المكون الخاص بإدراك قوة إسرائيل الذاتية، باعتبارها تجسيد لمشروع صهيوني له طموحاته الخاصة، خصوصاً وأن الخطاب الدعائي الناصري الذي ساد في تلك الفترة صور إسرائيل وكأنها لا تجرؤ على شن العدوان بمفردها، وأنها تنتظر دائماً تلقى الأمر، أو ضمان الدعم الكامل من جانب أسياها قبل أن تقدم على ذلك، ولذلك بدت هزيمة بريطانيا وفرنسا وتراجع دورهما التقليدي في المنطقة، وتآكل مكانتهما الدولية وكأنه هزيمة لإسرائيل في الوقت نفسه، وبداية لتراجع دورها وتحجيم طموحاتها العدوانية، ولم يكن ذلك سوى نوع من الوهم ربما يكون عبد الناصر نفسه قد استسلم لإغرائه .

ولا يختلف الدور الذي لعبته إسرائيل في عام ١٩٦٧ لحساب الولايات المتحدة كثيراً من حيث الجوهر والمضمون؛ عن الدور الذي سبق لها أن لعبته لصالح فرنسا وبريطانيا عام ١٩٥٦ وإن اختلفت أساليبه وآلياته؛ فقد تكشف فيما بعد أن الولايات المتحدة كانت قد ضاقت ذرعاً بسياسات عبد الناصر، لدرجة أنها وضعت خطة للتخلص منه عرفت باسم "خطة اصطيد الديك الرومي"، وفي سياق هذه الخطة التقت مصالح إسرائيل مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، لكن حرص إسرائيل على تجنب الأخطاء التي وقعت فيها عام ١٩٥٦ جعلها تأخذ حذرًا أكثر هذه المرة، وتفسح لنفسها مجالاً أكبر للحركة المنفردة يسمح لها بالعمل جزئياً على الأقل لحسابها الخاص . ولذلك اختلفت لعبة توزيع الأدوار هذه المرة بحيث تتحقق الأهداف الأمريكية بالكامل، ولكن تحت مظلة الأهداف الإسرائيلية الأوسع كما سنشير فيما بعد .

و لم تكن المعلومات الدقيقة عن طبيعة وحجم التواطؤ بين إسرائيل والولايات المتحدة متاحة حتى وفاة عبد الناصر، ومع ذلك فقد زخر الخطاب الناصري في مرحلة ما بعد يونيو ١٩٦٧ أيضاً بمضامين تؤكد على الدور الذي أصبحت تلعبه إسرائيل لصالح الاستعمار الجديد ممثلاً في الإمبريالية الأمريكية، لذلك فقد يكون من المهم ومن المفيد أيضاً أن نميز هنا بين رغبة عبد الناصر في التوظيف الدعائي لهذا المدرك لأسباب تعبوية، وبين قناعة عبد الناصر وحقيقة إدراكه لطبيعة العلاقة بين الحركة الصهيونية والحركة الاستعمارية؛ إذ يلاحظ مثلاً أنه على الرغم من أن عبد الناصر كان شديد الاقتناع بعمق هذه العلاقة، إلا أن كل الشواهد تشير إلى أنه لم يعتقد قط بإمكانية التطابق الكامل بين مصالح المشروع الصهيوني ، ومصالح القوى الاستعمارية.

فمن المقطوع به - على سبيل المثال - أن عبد الناصر لم يضع في حساباته عند إدارته لأزمة السويس احتمال أن يصل الأمر إلى حد تواطؤ بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل للقيام بعمل عسكري مشترك ضد مصر، من ناحية أخرى فإن سلوك عبد الناصر وممارساته طوال أزمة ١٩٦٧ لا تشير إلى أنه وضع في حساباته احتمال أن تمنح الولايات المتحدة لإسرائيل الضوء الأخضر للقيام بعمل عسكري بهذا

الحجم ضد ثلاث دول عربية من بينها الأردن، أو أنه قدر أن يصل حجم التطابق في المصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلى درجة تعهد الولايات المتحدة لإسرائيل بتقديم الحماية السياسية اللازمة للحيلولة دون حرمانها من ثمار عدوانها كما حدث عام ١٩٥٦ .

بعبارة أخرى ، يبدو أن عبد الناصر أقام كل حساباته في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي على أساس وجود فجوة بين مصالح القوى الاستعمارية ومصالح إسرائيل في المنطقة، غير أنه لم ينجح دائماً - وكما سنشير فيما بعد - في استغلال وتوظيف هذه الفجوة لصالحه .

ج - إسرائيل كعائق أمام الوحدة العربية:

كان من الطبيعي والمنطقي أن يستقر في ضمير عبد الناصر، وفي وجدانه أن إسرائيل تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق الوحدة العربية؛ فتوحيد العالم العربي تحول عند عبد الناصر إلى هدف أسمى بذل حياته من أجل تحقيقه ، ولم يتردد في الدخول في معارك مع كل القوى التي وقفت حائلاً في سبيله، وعلى رأسها إسرائيل .

غير أن إدراك عبد الناصر لطبيعة العلاقة بين إسرائيل وقضية الوحدة العربية لم ينشأ من فراغ ، وإنما بدا وكأنه تطور طبيعي على طريق تم تعبيده من قبل ، واستجابة تلقائية لمنطق الحاضر ونداء المستقبل ، فعندما تقلد عبد الناصر السلطة في أعقاب نجاح ثورة ١٩٥٢ كانت قضية الهوية في مصر قد حسمت لصالح الانتماء العربي، ففي منتصف الأربعينات قادت مصر - والتي كانت ترأسها حكومة وفدية في ذلك الوقت - المشاورات التي انتهت بإنشاء جامعة الدول العربية، وأصبحت القاهرة هي مقرها الدائم . كما قادت مصر الدعوة في عام ١٩٥٠ إلى إبرام اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي .

ولم تكن رؤية مصر لخطورة المشروع الصهيوني، وما يمثله إنشاء دولة يهودية على حدودها الشرقية من تهديد لمصالحها في العالم العربي؛ بعيدة عن التفكير الاستراتيجي المصري الهادف إلى بناء علاقات متينة مع العالم العربي، من منطلق أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة للتصدي للخطر الصهيوني، التي اعتبرته مصر خطراً على أمنها القومي، ولذلك لم تكتف مصر في مرحلة ما قبل الثورة بمجرد المشاركة في حرب ١٩٤٨ إلى جانب أشقائها العرب، أو بتزعم الدعوة لبناء نظام أمن جماعي عربي (من خلال اتفاقية الدفاع المشترك السابق الإشارة إليها) في مواجهة إسرائيل؛ وإنما قادت أيضاً الدعوة لعروبة القضية الفلسطينية، وعدم جواز تصرف أي دولة فيها بمفردها . ونجحت في استصدار قرار من مجلس جامعة الدول العربية يجرم دخول أي دولة عربية في مفاوضات منفردة مع إسرائيل، كما تجدر الإشارة إلى أن الرأي السائد في مصر قبل الثورة كان يؤكد على أن أي تسوية محتملة مع إسرائيل لا بد وأن تضمن امتداد مصر الجغرافي مع المشرق العربي .

في هذا السياق يصبح حديث عبد الناصر في كتاب فلسفة الثورة عن الدائرة العربية " التي هي منا ونحن منها " نتيجة تتسق تماماً مع المقدمات، وتمثل امتداداً لخط استراتيجي أفرزته الحركة الوطنية المصرية، باعتباره التعبير الطبيعي عن مصالح مصر الوطنية، ومن المؤكد أن عبد الناصر لم يلج إلى عالم القومية العربية من باب الفكر وإنما من باب الممارسة، فمعاركه الناجحة ضد حلف بغداد ثم ضد العدوان الثلاثي - وهي معارك مصرية في الأساس - هي التي جعلت الجماهير العربية ترى فيه بطلها المنتظر لجمع شمل الأمة المبعثرة وتحقيق الخلاص .

ولا جدال في أن شعبية عبد الناصر الكاسحة لدى الجماهير العربية على امتداد الوطن العربي كله، والثقة المطلقة التي منحها إياه أسهمت في تعميق إيمانه بفكرة الوحدة العربية إلى درجة تشخيص

القضية بحيث أصبح عبد الناصر هو الوحدة العربية والوحدة العربية هي عبد الناصر ، بل إن عبد الناصر اعتبر نفسه مسئولاً أمام هذه الجماهير لتحقيق طموحها في الوحدة، أو على الأقل للمحافظة على هذا الأمل حياً رغم كل العقبات .

غير أن هذه المسئولية حملته بأعباء فوق طاقته الشخصية، وربما فوق طاقة مصر كلها، خصوصاً وأن العلاقة بين قضية فلسطين وقضية الوحدة شابها قدر لا بأس به من الالتباس ، ليس فقط على صعيد الفكر، ولكن على صعيد الممارسة كذلك ؛ فالمسئول عن طموح العرب في تحقيق وحدتهم لا بد أن يكون مسئولاً في الوقت نفسه عن قضيتهم القومية أو المركزية الأولى وهي القضية الفلسطينية .

ولأن قضية الوحدة العربية تعثرت لأسباب كثيرة من بينها بعض ممارسات النظام الناصري نفسه خلال تجربة الوحدة مع سوريا، فقد بدت إسرائيل وكأنها شماعة تصلح لأن تلقى عليها مسئولية الفشل في تحقيق الوحدة، ولذلك يلاحظ أنه في فترات المد القومي جرى تركيز الخطاب الناصري على قضية الوحدة، باعتبارها الطريق الصحيح نحو تحرير فلسطين ووسيلة هذا التحرير، أما في فترات الانكسار القومي فقد ركز الخطاب الناصري على إسرائيل باعتبارها عقبة في طريق الوحدة، وأداة للحيلولة دون قيامها، ومسئولة عن تعثر خطواتها .

على صعيد آخر فقد انطوت العلاقة بين الوحدة والقضية الفلسطينية على العديد من الإشكاليات الفرعية المتصلة بها، والتي انعكست سلباً على طريقة إدارة الصراع العربي/الإسرائيلي، ففي غياب نظام مؤسسي عربي فعال وقادر على توزيع السلطات والمسئوليات والاختصاصات يمكن أن يتحول مفهوم قومية القضية الفلسطينية إلى شعار للمزايدة الخطرة، وهذا هو ما حدث بالفعل وكان أحد الأسباب وراء كارثة ١٩٦٧ .

٢ - إدارة عبد الناصر للصراع :

يتضح مما سبق أن صورة إسرائيل في إدراك عبد الناصر عند تسلمه لمقاليد الأمور في مصر لم تختلف كثيراً عن صورتها النمطية السائدة في إدراك النخبة المصرية بصفة عامة، فقبل وصول عبد الناصر للسلطة في مصر كان قد استقر في وعى وضمير الحركة الوطنية المصرية على اختلاف روافدها الفكرية أن إسرائيل دولة توسعية ذات نزعة عدوانية، وأداة تحركها القوى الاستعمارية الراجية في بسط هيمنتها على المنطقة، فضلاً عن أنها تشكل حاجزاً يقطع امتداد مصر واتصالها الجغرافي الطبيعي بالشرق العربي.

وربما لم تجمع الحركة الوطنية المصرية بمختلف روافدها على شيء مثلما أجمعت على أن المشروع الصهيوني يشكل تهديداً رئيسياً على أمن مصر الوطنى وعلى مصالحها الحيوية في المنطقة ، ومع ذلك فإن سعى عبد الناصر للنشاط لبناء دولة عصرية في مصر، وتصفية الاستعمار في المنطقة، وتحقيق الوحدة العربية فجر بركاناً من التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية التي أعطت للصراع العربي/الإسرائيلي زخماً جديداً وأبعاداً مختلفة تماماً، وفي سياق هذا الزخم احتل الحديث عن الخطر الإسرائيلي والحاجة إلى مواجهته موقعاً مركزياً ومتصاعداً في الخطاب السياسى الناصري .

غير أن الإحساس بالخطر شيء، والقدرة على تحديد مصدره والتعامل معه، واحتوائه، أو مواجهته بنجاح شيء آخر، ولا جدال في أن نسق الإدراك الناصري لطبيعة الصراع مع إسرائيل قد أثار عدداً من الإشكاليات بالنسبة لعملية إدارة الصراع يمكن إجمالها على النحو التالى :

الإشكالية الأولى : تتعلق بكيفية التعامل مع مصدر الخطر والتهديد؛ فإدراك إسرائيل على أنها دولة ذات طبيعة توسعية ونزعة عدوانية، وأنها تشكل مصدر تهديد بالنسبة لأمن مصر الوطنى قد يكون إدراكاً دقيقاً وسليماً تماماً من الناحية الموضوعية، لكن ترجمة هذا الإدراك إلى أسلوب لإدارة الصراع مع العدو تستدعى الاختيار من بين العديد من الاستراتيجيات لكل منها مقوماتها ومتطلباتها الخاصة، إذ تتعدد أساليب واستراتيجيات التعامل مع مصادر التهديد، و تتنوع من الدفاع إلى الهجوم، ومن رد الفعل إلى المبادرة بالفعل، ومن الردع والتخويف إلى العقاب والقمع ... إلخ .

الإشكالية الثانية : تتعلق بتوزيع الأعباء و الأدوار، وتحديد واجبات ومسئوليات المواجهة مع مصدر الخطر، فإدراك إسرائيل على أنها تمثل تهديداً للدول العربية ككل، وإدراك القضية الفلسطينية على أنها قضية قومية قد يكون إدراكاً دقيقاً وسليماً من الناحية الموضوعية ، غير أن شعار قومية المعركة، والذي قد يفيد كثيراً فى التعبئة السياسية، وحشد التأييد الجماهيرى للقضية، قد يتحول إلى عبء ، وربما إلى عقبة حقيقية أمام ترشيد عملية إدارة الصراع فى غياب توزيع دقيق للمسئولية على كل الأطراف العربية بما فيها الطرف الفلسطينى، والتزام دقيق بحدود الدور والصلاحيات المنوطة بكل طرف .

الإشكالية الثالثة: تتعلق بالتحديد الدقيق لأولويات المواجهة ومصالح أطرافها، فإدراك إسرائيل على أنها أداة فى يد الاستعمار والقوى الطامعة فى الهيمنة على المنطقة قد يكون إدراكاً صحيحاً من الناحية النظرية أو الفكرية، لكن ترجمته العملية بالنسبة لإدارة الصراع تستدعى قدراً كبيراً من الدقة والحذر فى الوقت نفسه، لأن التعميم فى مثل هذه الأمور قد يؤدي إلى نتائج خطيرة وتوسيع نطاق المواجهة ليشمل كل المصالح الغربية فى المنطقة ، خصوصاً إذا ما تعاملنا مع الاستعمار القديم والجديد، باعتباره العدو الرئيسى أو الحقيقى ، وأن إسرائيل هى مجرد عدو تابع أو ثانوى .

ولا جدال فى أن الزخم الناجم عن تصاعد المد القومى بزعامة عبد الناصر ساعد على رفع توقعات الجماهير بدرجة خطيرة، مما أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين الأهداف والشعارات المعلنة من ناحية، وبين الوسائل والإمكانات اللازمة لتحقيقها أو لترجمتها إلى برامج وسياسات فعالة من ناحية أخرى ، وقد اتجهت هذه الفجوة نحو الاتساع دائماً، وأدت إلى تعدد وتشتت خيوط الصراع ، إلى الدرجة التى حالت دون ترشيد إدارته ، ودفعت بعبد الناصر إلى اتخاذ قرارات عاطفية وغير مدروسة كان لها نتائج مأساوية فى بعض الأحيان .

فالإدارة الرشيدة للصراع كانت تفرض على عبد الناصر - فى تقديرنا - أن يختار بين عدد من الاستراتيجيات التى يمكن دمجها واختزالها فى اثنتين رئيسيتين :

الأولى : دفاعية تستهدف فى الأساس ردع إسرائيل ومنعها من الإمساك بزمام المبادرة والحيلولة دون تمكينها من تحقيق مكاسب أو مزايا جديدة . وقد ينبثق عن هذه الاستراتيجية العامة استراتيجيات فرعية تستهدف تهدئة الصراع أو تجميده؛ سعياً وراء توفير ظروف محلية، وإقليمية، وعالمية أفضل، وتعديل موازين القوى بطريقة تؤدي إلى ردع إسرائيل ، وتحجيم نزعاتها التوسعية .

الثانية : هجومية تستهدف فى الأساس العمل على استخلاص الحقوق الضائعة بالوسائل السلمية أو العسكرية، مع توفير الظروف المحلية ، والإقليمية ، والعالمية اللازمة لخوض المعركة الحاسمة فى الزمان والمكان الذى تختاره مصر، وضمان تحقيق النصر فيها. وهاتان الاستراتيجيتان لا تتعارضان بالضرورة، وإنما قد تتكاملان بحيث تصبح الاستراتيجية الدفاعية مرحلة تمهيدية للثانية، وليس استراتيجية مستقلة وقائمة بذاتها .

وللإنصاف يتعين علينا أن نعترف منذ الآن أننا لا نملك ما يكفى من الأدلة للتأكيد على أن عبد الناصر كانت لديه استراتيجية واضحة ومحددة لإدارة الصراع مع إسرائيل؛ سواء فى شقه السياسى، أو

في شقه العسكري . الشيء الوحيد المؤكد بالنسبة لنا أن عبد الناصر كان لديه - كما سبقت الإشارة- مشروعاً للتحرر والتحديث والوحدة العربية ، والأرجح أنه تصور أن نجاح هذا المشروع سوف يكفل تلقائياً احتواء الخطر الإسرائيلي وتجفيف منابعه، تمهيداً لإزالتها كلية، ومع ذلك فقد تعين على عبد الناصر حتى بافتراض صحة هذا الاستنتاج أن يتعامل مع رد الفعل الإسرائيلي على مشروعه، فليس من المنطقي أن يكون قد افترض أن إسرائيل سوف تتركه يمضي في بناء دولة عصرية في مصر ويوحد العالم العربي دون أن تعترضه أو تحرك ساكناً، وبالتالي فقد تعين على عبد الناصر أن تكون لديه استراتيجية للتعامل مع رد الفعل الإسرائيلي على مشروعه للتحرر والنهضة .

وسوف نحاول في الصفحات التالية استنباط منهج عبد الناصر في إدارة الصراع مع إسرائيل من واقع ممارساته الفعلية ؛ بهدف التعرف على الأسباب التي أدت إلى إخفاقه سواء في احتواء الخطر الإسرائيلي وردعه، أو في الصمود أمام اعتداءاته المتكررة، وتمكينه من أخذ زمام المبادرة في العمل والحركة.

ولأغراض التبسيط والتحليل يمكن القول أن هذا المنهج غلبت عليه النزعة الدفاعية بصفة عامة، وسياسة رد الفعل وليس الفعل، وأنها لم تتحرك في اتجاه المواجهة الحقيقية ومحاولة أخذ زمام المبادرة، إلا بعد هزيمة عام ١٩٦٧، واقتناع عبد الناصر بأنه لن يستطيع استرداد سيناء هذه المرة بالوسائل السياسية وحدها، وأن المواجهة العسكرية أصبحت حتمية .

وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات مختلفة وهي : استراتيجية التهدة ومحاولة الاحتواء؛ وهي الاستراتيجية التي سادت منذ قيام الثورة وحتى عدوان ١٩٥٦، واستراتيجية رد الفعل وإدارة الأزمات؛ وهي الاستراتيجية التي سادت في الفترة من ١٩٥٦-١٩٦٧، واستراتيجية المواجهة، وهي التي سادت في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ وحتى رحيل عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠.

أولاً : استراتيجية التهدة والاحتواء :

عندما تولى عبد الناصر مقاليد السلطة في مصر عام ١٩٥٢ كانت حركته في إدارة الصراع مع إسرائيل محكومة بإطار سياسي وقانوني موروث من النظام السابق تمثلت أهم معطياته في العناصر التالية :

- ١ - أحكام اتفاقية الهدنة المبرمة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٤٩، وفي ظل هذه الاتفاقية ظلت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة من الناحية القانونية، وهو ما سمح لمصر بأن تمنع السفن الإسرائيلية من عبور قناة السويس، أو المرور في خليج العقبة دون أن يشكل ذلك انتهاكاً للشرعية الدولية، أو خروجاً على أحكام القانون الدولي .
- ٢ - ميثاق جامعة الدول العربية والذي يتضمن ملحقاً خاصاً بفلسطين، واتفاقية الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي، وقرارات مجلس الجامعة . وجميعها يلزم الدول الأعضاء بسلوك يستوجب في حده الأدنى تقديم الدعم اللازم للقضية الفلسطينية، وفرض المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل ، وتحريم التفاوض أو التعامل المنفرد معها.
- ٣ - المسئولية الملقاة على عاتق مصر بحكم إدارتها لقطاع غزة، وهو جزء من الأرض الفلسطينية وتقطنه أعداد كبيرة من المواطنين الفلسطينيين الأصليين أو من لاجئ عام ١٩٤٨
- ٤ - الحواجز النفسية الطبيعية المترتبة على الهزيمة في حرب ١٩٤٨، وخاصة بالنسبة للجيش المصري

وكان من الطبيعي أن تتقدم قضية الجلاء البريطاني عن مصر لتحتل في هذا السياق موقع الصدارة على جدول أولويات عبد الناصر فور توليه السلطة، وفي هذا السياق لم يكن هناك أى حافز يدفع عبد الناصر للمبادرة بتحريك الوضع والتصعيد على جبهة الصراع العربي/الإسرائيلي .

غير أن حاجة عبد الناصر لدور أمريكي ضاغط على بريطانيا للتوصل إلى اتفاقية للجلاء من ناحية، وحاجة الولايات المتحدة لمشاركة مصرية نشطة في الاستراتيجية الغربية لمحاصرة الاتحاد السوفييتي من ناحية أخرى؛ طرحت بطريقة غير مباشرة على الأقل قضية التسوية مع إسرائيل على طاولة المشاورات الأمريكية/المصرية التي نشطت في تلك الفترة .

فقد تحمست الولايات المتحدة للقيام بدور الوساطة لبحث آفاق تلك التسوية من منطلق تصور لها لصعوبة ضمان تعاون مصر مع خطط الدفاع عن الشرق الأوسط في غياب تسوية مقبولة للصراع العربي/الإسرائيلي، في الوقت نفسه كانت شخصيات عالمية مؤثرة قد راحت تعرض وساطتها ، أو تحت عبد الناصر على إجراء اتصالات مع قيادات إسرائيلية أو يهودية مؤثرة، لبحث آفاق وفرص وضع حد للصراع العربي/الإسرائيلي .

ومن خلال قراءتنا لكل ما نشر عن الوساطة الأمريكية، أو عن الاتصالات السرية التي جرت خلال الفترة من ١٩٥٣ وحتى بداية ١٩٥٥، يمكن القول أن عبد الناصر لم يعترض من حيث المبدأ على فكرة التسوية السلمية للصراع، غير أن عدم ثقته في إسرائيل فضلاً عن التزامه بالموقف العربي العام، جعله يبدو شديد الحذر والحيطه. و عموماً يمكن القول أن موقف عبد الناصر من قضية التسوية السلمية للصراع العربي/الإسرائيلي تحدد بوضوح في تلك الفترة من خلال العناصر التالية :

١ - رفض إجراء مفاوضات مباشرة سرية أو علنية مع إسرائيل، من منطلق أن ذلك يعد خرقاً لقرارات جامعة الدول العربية من ناحية، فضلاً عن عدم ثقته في نوايا إسرائيل من ناحية أخرى، فقد اعتقد عبد الناصر أن إلحاح بعض القيادات الإسرائيلية أو اليهودية على تنظيم لقاء سرى معه لا يعد في ذاته دليلاً على صدق توجه إسرائيل نحو السلام، وإنما قد يكون مجرد مناورة وأداة للابتزاز يمكن استخدامها ضده عند اللزوم لتشويه صورته لدى الرأي العام العربي .

٢ - استعداده للقبول من حيث المبدأ بتسوية سياسية تستند على أسس الشرعية الدولية ، والممثلة في ذلك الوقت في قرارى الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين، ورقم ١٩٤ لعام ١٩٤٩ والخاص بعودة وتعويض اللاجئين الفلسطينيين، بل إن عبد الناصر أكد استعداده للسعى بنفسه لدى الدول العربية لإقناعها بالموافقة على تسوية سلمية إذا ما أعلنت إسرائيل استعدادها الصريح لتطبيق هذين القرارين الدوليين .

٣ - تفضيل أن تحقق أى تسوية نهائية محتملة امتداد مصر الجغرافى مع دول المشرق العربي، وألا تشكل إسرائيل حاجزاً بينها وبين العالم العربي وهو ما يعنى تأكيد مطالب مصر السابقة بضرورة وضع صحراء النقب تحت السيطرة العربية سواء؛ المصرية أو الأردنية .

وقد تعثرت هذه المحاولة المبكرة لاستكشاف آفاق التسوية السياسية لأسباب كثيرة، كان أهمها رفض إسرائيل المطلق للحدود الواردة بقرار التقسيم كحدود نهائية و لعودة اللاجئين. والواقع أن الجناح المتطرف في إسرائيل لم يكن مهياً أو متحمساً من حيث المبدأ لفكرة التسوية أساساً قبل استكمال المشروع الصهيونى لحدود إسرائيل التوراتية .

وربما لم تكن محاولة تخريب العلاقات المصرية/الأمريكية (عملية لافون)، وتصعيد العمل العسكى ضد مصر (الغارة الإسرائيلية على مواقع الجيش المصرى فى غزة فى فبراير ١٩٥٥) سوى تعبير عن إصرار هذا الجناح المتطرف على ضرب أى محاولات للتسوية فى ذلك الوقت، وبالفعل فقد كان له ما أراد، إذ ما لبثت محاولات الوساطة أن توقفت عملياً عقب غارة غزة مباشرة، ثم نهائياً بعد شن إسرائيل حرباً شاملة ضد مصر عام ١٩٥٦ فى إطار مؤامرة دولية أوسع، وبالإشتراك مع فرنسا وبريطانيا رداً على قرار عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس، وتحول عبد الناصر إلى موقف رد الفعل وتعين عليه إدارة أزمة ١٩٥٦ من موقف الدفاع وإجهاض أهداف العدوان، ونجح فى ذلك إلى حد كبير جداً، ولأسباب سوف نشير إليها لاحقاً .

وخلال الفترة التى أعقبت أزمة السويس، وحتى عدوان إسرائيل الجديد عام ١٩٦٧ لم تتح التطورات المحلية، والإقليمية، والعالمية أى فرصة حقيقية للبحث حتى على الصعيد النظرى والفكرى عن آلية للتسوية .

فعلى الصعيد المحلى عمق عدوان ١٩٥٦ من مشاعر الكراهية تجاه إسرائيل، وبالذات فى صفوف الجيش المصرى، ولم يكن الانتصار السياسى الذى تحقق رغم الهزيمة العسكرية كافياً لإزالة طعم المرارة الذى ترسب فى الحلق بسبب اضطرار مصر لقبول مرور السفن، والبضائع الإسرائيلية عبر خليج العقبة، ومرابطة قوات طوارئ دولية فى شرم الشيخ وعلى حدودها الدولية الشرقية كضمن لانسحاب إسرائيل من سيناء، وربما عمق هذا الوضع من مشاعر الرغبة فى الانتقام بأكثر مما حفز إلى البحث عن تسوية .

وعلى الصعيد الإقليمى خرج التيار القومى من أزمة السويس منتصراً، وفرضت قضية الوحدة العربية نفسها على الجميع، وقد أثار تنامى هذا التيار واندفاعه مخاوف كثيرين داخل العالم العربى وخارجه، وفى سياق الصراع المحتدم فى العالم العربى حول قضية الوحدة و ما أحاط بها من ملابسات؛ تحولت القضية الفلسطينية إلى موضوع للمزايدة، ووقود للحرب الباردة والكلامية بين الدول العربية، وهو مناخ لم يساعد إطلاقاً ولو بالتفكير على طرح قضية التسوية على جدول أعمال النظام العربى .

وعلى الصعيد العالمى اشتد صراع الدولتين الأعظم للسيطرة وبسط النفوذ على المنطقة، فازداد اعتماد الولايات المتحدة - خصوصاً بعد انغماسها المتزايد فى الحرب فى فيتنام - على إسرائيل كوكيل لها فى المنطقة، وباستثناء فترة قصيرة جداً أبدت فيها الولايات المتحدة بقيادة كيندى اهتماماً عابراً بعملية التسوية، لم تتوافر أية فرصة جدية لطرق آفاق التسوية خلال تلك المرحلة .

والواقع أننا إذا حاولنا أن نستشف استراتيجىة عبد الناصر فى التعامل مع إسرائيل خلال تلك الفترة، فسوف نجد أنها كانت تشبه إلى حد كبير سياسة الاحتواء التى انتهجتها الولايات المتحدة فى مواجهة الاتحاد السوفييتى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ فقد استبعد عبد الناصر أى احتمالات واقعية أو حقيقية للتسوية مع إسرائيل، وقام بتصعيد حملته الدعائية والأيدولوجية لتعبئة العالم العربى فى مواجهتها، والتأكيد على خصائصها ووظيفتها الرئيسية كقاعدة للعدوان والتوسع تهدد الجميع، لكنه تصرف فى الوقت نفسه على أساس أن وجود قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة على حدود مصر الدولية يشكل من الناحية الفعلية والعملية عازلاً يحول دون اندلاع صدام عسكى غير محسوب مع إسرائيل .

وربما تصور عبد الناصر أن هذا الوضع رغم مساوئه يمكن أن يتيح لمصر فرصة لانتقاط الأنفاس وتجميد الصراع لفترة تسمح ببناء قوة مصر الذاتية، وإحكام طوق الحصار العربى فى مواجهة إسرائيل، والعمل على عزل إسرائيل دبلوماسياً على الصعيد العالمى. وبالفعل فقد شهدت هذه الفترة

تغييرات محلية واسعة النطاق في مصر هدفت إلى بناء وتحديث الجيش، وإقامة صناعة متقدمة بدخول عصر التصنيع الثقيل، وزيادة الرقعة الزراعية واستصلاح الأراضي... إلخ .

وعلى الصعيد الإقليمي شهدت هذه الفترة محاولات متعددة لتوحيد الصف العربي، وتجسيد فكرة الوحدة العربية كان أبرزها تجربة الوحدة المصرية/السورية، ودعم العمل العربي المشترك في إطار التأكيد على قومية القضية الفلسطينية... إلخ .

وعلى الصعيد العالمي حاول عبد الناصر بناء علاقة صداقة قوية وممتينة ، ليس فقط مع دول عدم الانحياز، ولكن أيضاً مع دول المعسكر الشرقي بصفة عامة ، والاتحاد السوفيتي بصفة خاصة ؛ لضمان الحصول على إمدادات السلاح، وعلى أقصى قدر من الدعم العسكري والسياسي، ولكن دون التفريط في استقلال الإرادة أو في المساس بسياسة عدم الانحياز .

وفي هذا السياق حاول عبد الناصر حصار إسرائيل بالضغط على كل الدول التي تحاول إمدادها بالسلاح أو بمختلف عناصر القوة الأخرى ، وأحد الأمثلة البارزة على ذلك قيادته لحملة دبلوماسية شرسة للضغط على ألمانيا الاتحادية لوقف صفقة سلاح سرية كانت قد أبرمتها مع إسرائيل، بعد أن تم اكتشاف هذه الصفقة في منتصف الستينات .

غير أن نجاح سياسة الاحتواء توقفت أولاً وأخيراً على القدرة على تحقيق توازن قوى حقيقي على الأرض يسمح بردع إسرائيل ، أو على الأقل بالصمود في وجه التحرشات أو محاولات التصعيد من جانب إسرائيل ، وعدم السماح لها بأخذ زمام المبادرة واستدراج مصر لمواجهة عسكرية شاملة في الزمان والمكان الذي تحددهما هي، وهو ما لم يحدث ، فقد تمكنت إسرائيل ولأسباب سنتعرض لها فيما بعد، ليس فقط من استدراج عبد الناصر إلى مصيدة ١٩٦٧، وإنما أيضاً من اتخاذ الاحتياطات الضرورية اللازمة للحيلولة دون تكرار ما حدث في ١٩٥٦ .

وقد خلقت حرب ١٩٦٧ واقعاً جديداً اضطر معه عبد الناصر تحت ضغط الهزيمة الكاسحة وغير المتوقعة إلى إدخال تغييرات جوهرية على أسلوبه في إدارة الصراع ، ولذلك تعتبر حرب ١٩٦٧ هي التجسيد العملي لفشل سياسة التهدئة ومحاولة الاحتواء ، وقد تمثلت أهم هذه التعديلات في التمييز بين الهدف المرحلي المتعلق بإزالة آثار عدوان ١٩٦٧ وعودة الأراضي العربية التي احتلت خلالها، وبين الهدف الاستراتيجي المتعلق بالتسوية الدائمة والعادلة للقضية الفلسطينية، فقد تعين على عبد الناصر أن يركز كل تفكيره وجهده بالطبع على الهدف المرحلي الأول ؛ وهو إزالة آثار عدوان ١٩٦٧، وتأجيل البحث في كيفية تحقيق الهدف الرئيسي وهو تحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية، إلى أجل غير مسمى .

ثانياً: استراتيجية رد الفعل وإدارة الأزمات :

لم يوجد عبد الناصر مطلقاً في وضع يسمح له بالحركة واتخاذ زمام المبادرة لحسم الصراع العربي/الإسرائيلي سلباً أو حربياً، ولذلك فقد تعامل مع تطورات هذا الصراع بمنطق رد الفعل، وحكم هذا المنطق ثوابت الموقف المصري التقليدي تجاه الصراع العربي/الإسرائيلي من ناحية، وردود الأفعال الإسرائيلية تجاه مشروع ثورة يوليو لبناء مصر الحديثة والمستقلة من ناحية أخرى ، فقد كان من الطبيعي أن يركز عبد الناصر هدفه في البداية على إنهاء الوجود البريطاني في مصر؛ ولتحقيق هذا الهدف راح يضغط على بريطانيا بوسيلتين :

الأولى : عسكرية من خلال تنشيط وتكثيف العمل الفدائي ضد قاعدتها العسكرية في منطقة القناة .

الثانية : دبلوماسية من خلال توظيف الدور الأمريكي الذى كان قد بدأ ينشط ويهتم بالمنطقة لأسباب كثيرة معروفة .

فى الوقت نفسه أظهر عبد الناصر اهتماماً كبيراً بمشروع السد العالى، مؤكداً بما لا يدع مجالاً للشك على أن قضية البناء الداخلى هى أهم ما يشغل الثورة فى تلك المرحلة . وأبدت الولايات المتحدة حماساً واضحاً لدعم النظام السياسى الجديد فى مصر بمساعدته فى تحقيق الهدفين معاً ؛ الجلاء وبناء السد العالى .

غير أن إسرائيل ما لبثت أن دخلت على الخط بالتعبير عن قلقها - كما سبقت الإشارة - مما يجرى على الساحة المصرية، خصوصاً فى ظل احتمالات الجلاء البريطانى عن مصر، فقد كانت ترى فى الوجود العسكرى الغربى فى منطقة القناة ضماناً لأمنها، ولم يكن فى شروط إسرائيل للتسوية ما يثير حماس مصر أو يحفزها على التجاوب معها، فقد سعت لتحويل اتفاقية الهدنة إلى اتفاقية سلام دائم تمكنها على الأقل من المرور فى خليج العقبة وقناة السويس، ومن الاحتفاظ بالأراضى الإضافية التى احتلتها فى حرب ١٩٤٨ دون أن يكون لديها أدنى استعداد لإجراء تبادل فى الأراضى يسمح بتواصل مصر الجغرافى مع المشرق العربى، أو بقبول عودة اللاجئين .

يضاف إلى ذلك أن إسرائيل بدأت تعبر علناً وبوضوح عن قلقها من موقف مصر من قضية الأحلاف، ومن سياسة عدم الانحياز، ولم يكن بوسع أى حكومة مصرية أياً كانت أن تقبل بالشروط الإسرائيلية للتسوية، أو بالانضمام إلى الأحلاف الغربية أو تتخلى عن قضية الجلاء لمجرد الرغبة فى تهدئة مخاوف إسرائيل، أو لإثبات حسن النوايا تجاهها .

ولأن إسرائيل لم تكن مستعدة لتترك مصيرها يتقرر بأيدي الآخرين أو بالصدفة ؛ فقد قررت أن تأخذ بزمام المبادرة فى يدها، وراحت تضغط على مصر بوسائل وأساليب متعددة؛ فبدأت بالعمل السرى فى محاولة لتخريب العلاقات المصرية/الأمريكية المتنامية (عملية لافون)، ثم راحت تجرب الضغط العسكرى المباشر ولكن المحدود (غارة غزة) قبل أن تلجأ إلى أسلوب الحرب الشاملة.

وكانت الخلافات بين مصر والولايات المتحدة قد بدأت تظهر ثم تتسع تدريجياً بالتوازي مع الضغوط الإسرائيلية، وعندما أدرك عبد الناصر أنه معرض للوقوع بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الأمريكى سعى للإفلات من الحصار وصمم على الصمود، وأتاح النظام الإقليمى والعالمى فى ذلك الوقت هامشاً معقولاً من حرية الحركة، حاول عبد الناصر استغلاله إلى أقصى مدى ممكن، فاختر سياسة عدم الانحياز بديلاً للانحياز للغرب والانخراط فى أحلافه، وأصبح رمزاً من رموزها، ورد على غارة غزة وسياسة احتكار السلاح بإبرام صفقة سلاح مع الاتحاد السوفيتى، مدخلاً بذلك القوة العظمى المناوئة - ولأول مرة طرفاً - موازناً فى لعبة الصراع على النفوذ فى الشرق الأوسط .

وعندما بدأ صبر الولايات المتحدة ينفد وتفشل سياستها فى احتواء عبد الناصر قررت معاقبته بسحب عرضها بتمويل السد العالى، ومرة أخرى برهن عبد الناصر على أنه قادر على مجابهة التحدى فرد بتأميم شركة قناة السويس لتبدأ عجلة الأزمة - التى عرفت بأزمة السويس - فى الدوران .

أ - إدارة أزمة السويس :

ما يعنينا هنا فى المقام الأول - وحتى لا نتوه فى التفاصيل - هو تحليل مغزى السلوك الإسرائيلى تجاه مصر والأهداف التى سعت لتحقيقها، فقد كان من الواضح أن إسرائيل مصرة على المحافظة على الأمر الواقع، وعلى موازين القوى القائمة فى المنطقة، وعدم السماح لمصر بتحريك الموقف لتعديل هذه

الموازن لصالحها، صحيح أن قرار التأميم لم يمس مصالح إسرائيل المباشرة لكن دلالاته كانت تشير إلى أن موازين القوى في المنطقة بدأت تتحرك في التحليل النهائي لصالح مصر ولغير صالح إسرائيل .

ومن هنا كان قرار إسرائيل بالتعجيل بشن ضربة لإجهاض قدرة الجيش المصري على استيعاب وهضم صفقة السلاح التشيكية ؛ أى أن قرار التأميم لم يكن في الواقع سوى مناسبة وجدت إسرائيل أنها الأفضل لتحقيق خطتها الرامية لتحطيم الجيش المصري وإسقاط عبد الناصر، أو على الأقل تحجيم دوره في المنطقة وتلقيه درساً لا ينساه .

وهكذا تحولت أزمة ١٩٥٦، والتي فجرها قرار أمريكي بسحب عرض سابق بالمساهمة في تمويل مشروع السد العالي إلى صدام بين استراتيجيتين؛ أحدهما هجومية تقودها إسرائيل، والأخرى دفاعية يقودها عبد الناصر. إذ تشير كافة الوثائق المنشورة عن أزمة السويس إلى أن إسرائيل كانت هي المحرض الأول للعمل العسكري ضد مصر، وأن دورها كان هو الأكثر حسماً في خطة التآمر الثلاثي بينما كان عبد الناصر يستبعد كلية احتمال قيام إسرائيل بعمل عسكري للرد على قرار التأميم، فالواقع أن عبد الناصر كان يعتقد أن بريطانيا هي الطرف الوحيد المرشح للجوء إلى القوة للرد على قرار التأميم، ولم يضع في حساباته احتمال لجوء فرنسا أو إسرائيل للقوة، ناهيك عن احتمال قيامهما بتوريط بريطانيا، ولجوء الأطراف الثلاثة إلى التآمر ضده!

ومن المفارقات أن العامل الذي تصورت إسرائيل أنه سيحسم المعركة لصالحها، وهو نجاحها في ضمان مشاركة بريطانيا وفرنسا إلى جانبها في الشق العسكري؛ كان هو نفسه أحد الأسباب الرئيسية في فشلها وفي هزيمتها السياسية، فقد أدى هذا العامل إلى الارتقاع بدرجة ومستوى الصراع من النطاق الإقليمي إلى المواجهة العالمية بكل ما ترتب على ذلك من دخول مفردات جديدة في معادلة الصراع، وفي حركة موازين القوى التي انتهت بحسم المعركة لغير صالحها .

ولا جدال في أن عبد الناصر تمكن من إدارة أزمة السويس باقتدار، وحشد كل الموارد والإمكانات التي مكنته من تحقيق النصر السياسي رغم الهزيمة العسكرية . وليست هناك حاجة للتوقف طويلاً أمام تحليل العوامل التي ساعدت عبد الناصر على حسم المعركة لصالحه، وإن كان التذكير بأهمها يعتبر ضرورياً لأغراض المقارنة لاحقاً مع العوامل التي أسهمت في صنع كارثة ١٩٦٧ .

وفي تقديري أن أهم العوامل التي ساعدت عبد الناصر على صياغة استراتيجية واضحة ورشيحة لإدارة أزمة السويس، تمثل أساساً في وضوح وعدالة القضية المصرية؛ فقد بدت مصر - وخصوصاً بعد اشتراك بريطانيا وفرنسا في العمليات العسكرية ضدها - دولة صغيرة تتعرض لعدوان وحشى من جانب قوى لا قبل لها بها لمجرد إصرارها على التمسك بحقوقها المشروعة والسيطرة على مواردها الطبيعية من أجل التنمية، ولا شك في أن هذه الصورة ساعدت عبد الناصر على حشد التأييد اللازم لقضيته العادلة على كافة المستويات ؛ المحلية والإقليمية والعالمية.

فعلى الصعيد المحلي ضمن عبد الناصر تأييد الشعب المصري له والالتفاف حوله، والإصرار على الصمود في وجه العدوان، ولم يخرج لإسقاط " الدكتاتور المغامر " كما توقعت القوى المعتدية، بل على العكس تماماً فقد أحس الشعب المصري أن مقاليد الأمور في مصر ولأول مرة منذ قرون طويلة قد آلت لزعامه مصرية وطنية صميمة .

وعلى الصعيد الإقليمي ضمننت مصر تأييداً عربياً شعبياً ورسمياً ليس له نظير، لم يشذ عنه سوى نوري السعيد رئيس وزراء العراق وقتها، فعلى المستوى الشعبى خرجت الجماهير في كل أنحاء العالم العربى تندد بالعدوان وتحاصر القواعد العسكرية (كما حدث في ليبيا)، أو لقطع إمدادات النفط ،

(كما حدث في سوريا) ... إلخ . وعلى المستوى الرسمي عقدت في بيروت قمة عربية كانت هي الأولى من نوعها منذ قمة أنشاص عام ١٩٤٦ ، للمطالبة بوقف العدوان فوراً وانسحاب القوى المعتدية .

وعلى الصعيد العالمى ضمنت مصر تأييداً قوياً، ليس فقط من جانب كافة دول العالم الثالث، ولكن أيضاً - وعلى وجه الخصوص - تنديداً بالعدوان من جانب كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى رغم اختلاف دوافعهما، وربما كان الموقف السوفييتى - والذى وصل إلى حد التهديد بضرب لندن وباريس بالصواريخ - هو الموقف الأكثر حسماً فى وقف العدوان البريطانى/الفرنسى . غير أن الموقف الأمريكى كان - بلا جدال - هو الموقف الأكثر حسماً فى حمل إسرائيل على الانسحاب من سيناء بعد عدة شهور من التلكؤ والمماطلة، بل إن التنديد بالعدوان وصل إلى قطاعات عريضة من رأى العام داخل الدول الغربية المعتدية نفسها، وكان له تأثير مهم على مسار الأحداث .

ومع أن إسرائيل خرجت من أزمة ١٩٥٦ بمكسب لا يستهان به، وهو ضمان مرور تجارتها عبر خليج العقبة، إلا أنها راحت تتصرف وكأنها حققت انتصاراً سرقة منها الآخرون، ومن ثم فقد رسمت كل خططها المستقبلية للحيلولة دون تكرار ما وقعت فيه من أخطاء نتيجة الاعتماد على الآخرين. أما عبد الناصر والذى لعبت عوامل خارجية الدور الأكبر فى تحقيق انتصاره السياسى، فيبدو أنه وقع تحت وهم أن إسرائيل أضعف من أن تجرؤ على خوض الحرب بمفردها، وأنها مجرد أداة أو لعبة فى يد الآخرين ، بعبارة أخرى فبينما أدت الهزيمة إلى حث إسرائيل على استخلاص الدروس الصحيحة؛ فإن النصر صاحبه أوهام حجبت عن عبد الناصر القدرة على الرؤية الصحيحة لحقيقة ما جرى، وربما كان ذلك هو بداية الخطأ الكبير فى الحسابات التى اندلعت بسببها أزمة ١٩٦٧ وانعكست فيها الأدوار بحيث أصبحت إسرائيل هذه المرة هى الطرف الأوضح فى أهدافه ، والأقدر على توجيه دفة الأحداث والسيطرة على التفاعلات ، وبالتالي تحقيق النصر الكامل فى المعركة على الصعيدين السياسى والعسكرى .

ب - إدارة أزمة ١٩٦٧ :

على الرغم من مرور أكثر من ثلث قرن على أحداث أزمة ١٩٦٧، إلا أننا للأسف لا نملك حتى الآن صورة كاملة ودقيقة تسمح باستخلاص نتائج نهائية لما جرى على الجانب المصرى ، فما زال الغموض يكتنف جوانب كثيرة تتعلق بحقيقة الأهداف التى سعى عبد الناصر لتحقيقها وبدوافعه وتوقعاته وحساباته لنتائج القرارات التى اتخذها ، وخاصة قرارات حشد القوات فى سيناء، وسحب قوات الطوارئ الدولية، وإغلاق خليج العقبة، والرواية الرسمية السائدة فى مصر حتى الآن تركز على عدة عناصر أهمها :

- ١ - أن إسرائيل هى التى تسببت فى الأزمة بحشودها العسكرية ضد سوريا وتهديدها باحتلال دمشق .
- ٢ - أن عبد الناصر عندما قرر حشد قواته فى سيناء لم يسع إلى الحرب، وإنما إلى ردع إسرائيل عن مهاجمة سوريا .
- ٣ - أن رالف باننش - المساعد الأمريكى ليوثانت - هو الذى تسبب فى تصعيد الأزمة بعرقلته للجهود الرامية لاحتوائها سلمياً، وعدم الاستجابة لطلب مصر بسحب قوات الطوارئ جزئياً من خط الحدود مع إسرائيل وليس كلياً، حتى لا تضطر مصر إلى إغلاق خليج العقبة .
- ٤ - أن عبد الناصر كان يدرك أن إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية يعنى اندلاع الحرب حتماً، ومع ذلك فقد قرر خوضها من منطلق أن جيشه قادر على تلقى واستيعاب الضربة الأولى، ثم الرد بقوة موجعة، والاشتباك مع العدو خلال فترة يمكن أن تطول إلى أن يتدخل المجتمع الدولى بنجاح ووقف الحرب والبحث عن تسوية مشرفة .

ورواية الأستاذ هيكل - وهو الأقرب من عبد الناصر والأقدر من أى شخص آخر على معرفة حقيقة ما جرى - عادت لتؤكد هذه الصورة مرة أخرى فى كتابه الذى صدر بعد مرور ما يقرب من ربع قرن على هذه الحرب، يقول هيكل :

" كان جمال عبد الناصر فى الأساس لا يؤمن بالحرب إلا كملجأ أخير ليس منه بد، وفى هذه الحالة فإن حسابات الحرب لا بد وأن تكون دقيقة، وعندما بدأت أزمة الشرق الأوسط بالحشود الإسرائيلية على سوريا، وقرر هو أن يواجهها بحشد عسكرى مصرى فى سيناء، فإنه ظل حريصاً طول الوقت على ألا يغلق باباً أو يترك فرصة تضع، ولقد كان من هنا حذره الشديد فى خطى سحب قوات الطوارئ وفى استعداده للاستجابة لـ "يوثانت" فى كل ما يقترحه ولا يكون متعارضاً مع مبدأ يؤمن به، ولقد كثف كمية هائلة من العمل السياسى فى تلك الساعات حتى لا تصل الأزمة إلى نقطة صدام، وكان تقديره أنه إذا استطاع أن يكسب وقتاً، وإذا أفلتت من إسرائيل فرصة الرد المباشر على خطوة إغلاق خليج العقبة فإن الصدام يمكن تفاديه وعندما بدا له من سير الحوادث أن احتمالات الصدام تتزايد من ٤٠ إلى ٦٠ إلى ٨٠ إلى ١٠٠% يوم ٢ يونيو، فإنه لم يكن يعد نفسه لنصر عظيم، كان كل ما يريده معركة دفاعية تمتد أياماً وتبدو فيها وحدة العالم العربى وتضامن شعوب آسيا وإفريقيا، وينعكس أثر ذلك على الرأى العام العالمى ممثلاً فى الأمم المتحدة، مع ظهور بوادر أزمة فى العلاقات بين القوتين الأعظم، وساعتها يمكن الوصول إلى وقف لإطلاق النار، ويبدأ البحث عن مخرج فى الأزمة" (١).

و تثير هذه الرواية لرؤية عبد الناصر واستراتيجيته فى إدارة الأزمة من الظماً للمعرفة أكثر مما تروى، ومن التساؤلات أكثر مما تجيب : فنحن لا نعرف مثلاً لماذا قرر عبد الناصر الرد على التهديدات الإسرائيلية لسوريا هذه المرة بالذات رغم أنها تكررت قبل ذلك كثيراً ؟ ولماذا لم ينتظر ارتكاب إسرائيل لعدوان فعلى على سوريا قبل أن يحشد قواته فى سيناء كى يصبح فعلاً فى موقف الدفاع عن النفس حتى لو قام حينئذ بإغلاق خليج العقبة؟

وبافتراض أن سيناريو الأحداث سار كما قدر له عبد الناصر، وتمكن من خوض معركة دفاعية يستطيع خلالها أن يحرك العمل السياسى، ويوقف إطلاق النار ويبدأ فى البحث عن "مخرج"، فما هو هذا "المخرج" الذى كان يريده بالضبط ؟.. هل هو مجرد تعهد إسرائيلى بعدم تكرار حشد القوات على الحدود مع سوريا؟.. أم تصفية آثار عدوان ١٩٥٦ والعودة إلى الوضع الذى كان سائداً قبله؟.. أم تسوية شاملة للصراع العربى/الإسرائيلى ؟

إن عدم وجود أجوبة واضحة وقاطعة على مثل هذه الأسئلة البديهية - رغم مرور أكثر من ثلث قرن ورغم كل ما نشر - ليس له سوى معنى واحد وهو أن ما نعرفه عما جرى فى مصر عام ١٩٦٧ ليس سوى الجزء العائم من جبل الثلج، وهو قليل جداً إذا ما قورن بالجزء الذى ما زال غاطساً منه تحت الماء حتى الآن ، وهذا الوضع يفتح الباب أمام احتمال تباين الاستنتاجات.

وفى تقديرى الخاص أن البداية الحقيقية لأزمة ١٩٦٧ تعود إلى عام ١٩٦٤، حين قرر عبد الناصر الرد على المشروعات الإسرائيلية لتحويل نهر الأردن بالدعوة إلى مؤتمرات القمة العربية، فمنذ اللحظة التى قررت فيها الدول العربية التصدى بالقوة للخطط الإسرائيلية؛ كان يتعين توقع دخول الصراع العربى/الإسرائيلى مرحلة تصعيد يمكن أن تصل إلى حد صدام مسلح شامل، وأود أن أستشهد هنا بفقرة وردت فى بيان المؤتمر الأول الذى عقد بالقاهرة فى يناير ١٩٦٤، تقول أن المؤتمر قرر " اعتبار أن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسى الذى أجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه، وبما أن وجود إسرائيل يعتبر خطراً يهدد الأمة العربية فإن تحويلها لمياه نهر الأردن سيضاعف من أخطارها على الوجود العربى؛ لذلك فإن على الدول العربية أن تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية، حتى إذا لم تحقق النتائج المطلوبة كان الاستعداد العسكرى العربى الجماعى القائم، بعد استكمالها، هو الوسيلة الأخيرة العملية للقضاء على إسرائيل نهائياً".

فإذا أضفنا إلى هذا الجزء من الصورة، والذي توحى به هذه الفقرة، بقية الأجزاء التي رسمتها مقررات هذه القمة والقمة التالية: (الإسكندرية: سبتمبر ١٩٦٤، والرباط: سبتمبر ١٩٦٥) والتي تمثل أهمها في: إنشاء قيادة عربية موحدة، وهيئة عربية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده لتلتزم الدول العربية بتوفير الدعم العسكرى والمالى لها، والموافقة على قيام منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل جيش فلسطينى... إلخ، لأدركنا أنه كان يستحيل على إسرائيل أن تقف مكتوفة الأيدي.

فى هذا السياق يمكن القول أن التصعيد فى اتجاه الحرب الشاملة لم يبدأ بالحشود الإسرائيلية فى مواجهة سوريا عام ١٩٦٧، وإنما بدأ بالتحركات الإسرائيلية الرامية لوقف خطط وأعمال الهيئة العربية لاستغلال نهر الأردن وضد القوات العربية التى كلفت بحمايتها منذ اللحظة الأولى، وهذه التحركات لم تتوقف منذ بدأ نشاط هذه الهيئة حيث تكررت الاشتباكات مع القوات السورية والأردنية خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٧.

وكان من الواضح أن إسرائيل قررت منذ البداية عدم السماح للدول العربية بإتمام خططها المضادة لاستغلال مياه نهر الأردن، وبالتالي فقد تعين على الدول العربية إما المضى قدماً فى خططها أو التراجع، غير أنه كان من الواضح فى الوقت نفسه- وبالذات منذ مؤتمر الرباط - أن العمل العربى المشترك فقد قوة دفعه، وأنه لن يستطيع أن يكمل المشوار، واستناداً إلى هذا التحليل يبدو لنا قرار عبد الناصر بحشد الجيش المصرى فى سيناء مفاجئاً ويحتاج إلى تفسير.

وفى اعتقادى الشخصى أن موضوع الحشود الإسرائيلية فى مواجهة سوريا لم يكن سوى مناسبة أراد عبد الناصر استغلالها لتسخين الوضع من أجل ردع إسرائيل عن التمداد فى استنزافاتها، تمهيداً لاستعادة سيطرته على أوضاع محلية وعربية كانت تبدو خطيرة ومنفلتة فى ذلك الوقت، وربما أراد الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك بانتهاز الفرصة لتصفية آثار عدوان ١٩٥٦؛ أى إعادة إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية على الأقل، وكان وجود قوات الطوارئ الدولية فى مصر، والسماح بمرور إسرائيل فى خليج العقبة قد بدأ يشكل فى أجواء التصعيد ومحاولة كل طرف عربى للتوصل من مسؤولياته باتهام الآخرين بالتخاذل - موضوعاً للمزايدة ووقوداً فى الحرب الباردة العربية، فقد بدأت أجهزة الإعلام العربية تتهم مصر بأنها تحتذى وراء القوات الدولية وتترك غيرها يتعرض للعدوان الإسرائيلى دون أن تفعل شيئاً غير التأييد بالكلمات.

وفى هذا السياق جاء قرار عبد الناصر بالتحرك وحشد القوات، لكن قراءته لمجمل الأوضاع المحلية، والإقليمية، والعالمية السائدة، وحساباته وتقديراته للاحتتمالات ولردود أفعال جميع الأطراف كانت خاطئة هذه المرة وقادت إلى كارثة عام ١٩٦٧.

فعلى الصعيد المحلى، كانت صورة النظام السياسى السائد تختلف كلية عن الصورة المثالية التى سادت عام ١٩٥٦ لمجموعة منتقاة من الشباب الوطنى المخلص والمتحمس والملتف حول قائد يمتلك كل مقومات الزعامة، وربما كانت صورة الزعيم ما تزال محتفظة ببريقها عندما اندلعت أزمة ١٩٦٧، غير أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التى مرت بها مصر خلال الفترة الممتدة بين هاتين الأزمتين؛ كانت قد ألقت بظلالها على النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى القائم، إذ كان صراع الأجنحة بين اليمين واليسار داخل النظام قد بدأ يبرز بشكل علنى ويدخل مرحلة مقلقة، وكانت المؤسسة العسكرية تبدو وكأنها تخضع لقيادة عسكرية مستقلة عن القيادة السياسية، ومنشغلة بأمر أخرى غير مهمتها الأساسية، وهى إعداد الجيش للدفاع عن أمن الوطن، ولمواجهة عسكرية محتملة ضد إسرائيل، وكانت هذه القيادة قد اختبرت من قبل؛ عسكرياً فى ١٩٥٦، وسياسياً فى أزمة انفصال سوريا، وإنسانياً فى واقعة زواج المشير سراً من السيدة برلنتى عبد الحميد. وأسفر هذا الاختبار المنكر عن نتيجة واحدة؛ وهى عدم الكفاءة على الصعيدين المهنى والشخصى.

وكان من الغريب ، ومن غير المفهوم أيضاً أن يقوم عبد الناصر بتصعيد الأزمة ودفعها نحو المواجهة العسكرية الحتمية ، بدلاً من تهدئتها واحتوائها في وقت لم يكن فيه مقتنعاً بصلاحيته المشير عامر للقيادة ، فقبل بداية الأزمة بأسابيع محدودة كان عبد الناصر قد قرر منح عامر إجازة مفتوحة لكنه عدل عن قراره لأسباب تبدو لنا متهافئة وغير مقنعة ، كما كان من الغريب أيضاً أن يقرر عبد الناصر هذا التصعيد في وقت كان الجيش المصري مشتبكاً في حرب أخرى على بعد آلاف الأميال في اليمن ، ومع ذلك فمن الصعب تحميل عبد الحكيم عامر وحده مسؤولية ما حدث عسكرياً عام ١٩٦٧ ، فالإنصاف يتطلب منا أن نعترف بأن بعض القرارات السياسية التي اتخذها عبد الناصر أثناء الأزمة - وضد رغبة عبد الحكيم عامر - ساهمت في وضع الجيش المصري وقيادته في موقف بالغ الصعوبة، ولذلك فإن وجهة نظر عبد الحكيم عامر حول ضرورة توجيه الضربة الأولى بعد أن أصبحت المواجهة حتمية بقرار إغلاق خليج العقبة؛ كان لها- من الناحية العسكرية البحتة على الأقل - ما يبررها . غير أن نقص المعلومات حول حقيقة ما دار من مناقشات بين القيادتين السياسية والعسكرية متعلقاً بهذه القضية؛ تجعل من العسير أن نقطع برأى فيها .

وعلى الصعيد الإقليمي بدت صورة التيار القومي عام ١٩٦٧ مختلفة كلية عن الصورة التي بدا عليها عام ١٩٥٦ ، فبينما برز التيار القومي عام ١٩٥٦ كقوة فتية صاعدة تطرح نفسها كواحدة من أهم القوى السياسية على المسرح العربي، إن لم يكن أهمها على الإطلاق وأكثرها قدرة على التعبير عن مستقبل المنطقة وطموحاتها؛ فإنه بدا عام ١٩٦٧ وكأنه يدخل طور الشيخوخة؛ إذ كانت أول تجربة وحدوية بين مصر وسوريا قد انهارت، وتعثرت محاولات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، وانقسم العالم العربي إلى معسكرين متصارعين، وكل معسكر إلى جبهات متنافرة .

وهكذا تحولت الخلافات العربية/العربية التقليدية إلى صراعات وصلت إلى حد الحرب الباردة حيناً والساخنة في أحيان أخرى ، ووصلت المزادات الكلامية وعمليات المتاجرة بالقضية الفلسطينية - والتي أخذت شكل الحروب الإعلامية - حداً وصل إلى تبادل الاتهامات بالخيانة والعمالة، مرة لحساب الشرق وأخرى لحساب الغرب .

وفي هذا السياق لم تعد القوى الخارجية تأخذ التيار القومي أو قضية الوحدة على محمل الجد، أو تتصور أنه قادر على إلحاق ضرر حقيقي بمصالحها . وخلق ذلك كله جواً من الشكوك العميقة والمتبادلة بين القادة العرب كان يستدعي من عبد الناصر أن يكون أكثر حذراً حتى لا تتحول الصراعات بين القوى والأجنحة العربية المتصارعة طعماً لاصطياده . لكنه وقع في المصيدة ! .

وعلى الصعيد العالمي ، كانت حركة التضامن الإفريقي/الآسيوي، ومن بعدها حركة عدم الانحياز؛ قد بدأت تفقد جزءاً كبيراً من بريقها ومن قوة دفعها، فقد بدت الخيارات أمامها محدودة، ولم تكن هناك إمكانية حقيقية كي تتحول إلى قوة قادرة على التأثير الفعلي في موازين النظام الدولي، وبدأت القوى العظمى تمارس ضغوطها على زعماء الحركة للتخلي عن حيادها، وتتنظر إلى مواقفها الاستقلالية باعتبارها مواقف انتهازية تهدف إلى الحصول على أكبر قدر من المساعدات ، وليست مواقف مبدئية تستحق الاحترام .

على صعيد آخر أدت التطورات الخاصة بالموازين النووية إلى تغليب اعتبارات التعايش على اعتبارات المواجهة، وبدأ الوهن يدب في صفوف المعسكر الاشتراكي، وخصوصاً بعد تزايد الانشقاق الصيني/السوفييتي وتساعد الخلافات بينهما إلى درجة الصدام المسلح، وفي سياق هذه التحولات الدولية راحت التناقضات بين مصر والولايات المتحدة تتراكم حتى وصلت قبيل ١٩٦٧ إلى حد الأزمة التي جسدها قرار الولايات المتحدة عدم تجديد اتفاقية القمح مع مصر، دون أن تحتفى الشكوك القائمة والمتبادلة بين مصر والاتحاد السوفييتي .

ولم ينتبه عبد الناصر إلى حقيقة أن النظام الدولي كان قد بدأ يدخل مرحلة مختلفة نوعياً عما كان عليه عام ١٩٥٦، كما لم ينتبه إلى حقيقة أن انغماس الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية قد يجعلها أكثر عدوانية وشراسة، وأكثر عرضة للاعتماد على إسرائيل في رسم وتخطيط سياستها في المنطقة .

وبصرف النظر عن نوايا عبد الناصر الحقيقية، ومدى رغبته في تجنب المواجهة العسكرية مع إسرائيل؛ فقد بدأ رد فعله تجاه الحشود الإسرائيلية أمام الرأي العام العالمي مبالغاً فيه، وبدأ قراره بسحب قوات الطوارئ الدولية غير مبرر، كما بدأ قراره بإغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية تحريشاً غير مقبول، وهكذا تناقضت ظواهر أفعاله، والتي بدت هجومية مع حقيقة سياساته، والتي كانت في جوهرها دفاعية، ولم يكن باستطاعته أن يقنع العالم بأنه الضحية في وقت بدأ فيه - إعلامياً على الأقل - في موقع الجاني، ولذلك فعلى عكس ما حدث عام ١٩٥٦، كان عبد الناصر قد خسر معركته إعلامياً قبل أن يخسر الحرب عسكرياً عام ١٩٦٧ .

وعندما حان وقت اختبار استراتيجية عبد الناصر الدفاعية، والتي بنيت على أساس تلقى الضربة الأولى وامتصاصها بأقل قدر من الخسائر، ثم الرد بشكل حاسم وتكبيد العدو أكبر قدر من الخسائر؛ تبين أن هذه الاستراتيجية بنيت على قاعدة من الرمال المتحركة، وكان لا بد لها أن تنهار منذ اللحظة الأولى، فقد كانت الضربة الأولى من القوة بحيث أفقدت القيادة العسكرية توازنها على الفور، وراحت تتخبط، وتبين أن الجيش قد زج به في معركة غير محددة الأهداف، ودون أي إعداد مسبق ومخطط لخوضها واختيار توقيتها، ولذلك فقد حسم الأمر في ميدان القتال فعلياً في ساعات محدودة، وبالتالي لم يكن هناك أي مجال لتحرك سياسى ضاغط من أجل البحث عن "مخرج". وكانت الولايات المتحدة جاهزة ومستعدة هذه المرة لحماية مكاسب إسرائيل وليس الضغط عليها للانسحاب، ولم يكن بمقدور الاتحاد السوفيتي أن يفعل شيئاً لحمل إسرائيل على الانسحاب .

ولأن النصر هذه المرة كان أكبر مما توقعته إسرائيل بنفس القدر الذي كانت فيه الهزيمة أفسى مما تستحقه مصر، فقد أصبح الطرف المهزوم مرة أخرى هو الطرف الأقدر على استخلاص الدروس الصحيحة لما جرى . وهكذا بدأت مصر ولأول مرة في تاريخ الصراع تعد نفسها لخوض حرب مدروسة ومخططة في مواجهة إسرائيل .

ثالثاً : استراتيجية المواجهة :

كادت هزيمة ١٩٦٧ أن تطيح بعبد الناصر، وتضع نهاية مأساوية وحزينة لتاريخه السياسى الحافل، وللدور الضخم الذى لعبه فى مصر وفى المنطقة وفى العالم، فقد اعترف بأنه المسئول الأول عما حدث وقبل بتحمل نتائجه كاملة وقرر التنحي، وليس بوسع أحد أن يتنبأ بالشكل الذى كان يمكن أن يسلكه مسار الصراع العربى/الإسرائيلى لو أن عبد الناصر كان قد أرغم على التخلي عن دفة القيادة فى أجواء الفوضى العارمة التى اتسم بها الوضع فى مصر، وفى العالم العربى عقب قرار وقف إطلاق النار مباشرة .

وحتى إذا افترضنا أن عبد الناصر كان حريصاً على أن يبقى، أو أن ظروف المواءمة السياسية وحدها هى التى أفتعته بالعدول عن قرار التنحي لتسهيل عملية لملمة الأوضاع وإعادة التماسك إلى الجبهة الداخلية بأقل قدر من الخسائر الإضافية، فما كان بمقدور قائد جريح ومهزوم من داخله أن يعين

شعبه على النهوض من جديد، فقد كان شعور عبد الناصر بالذنب والمسئولية عما حدث عميقين لدرجة التماس العذر لشعبه " إن هو أقدم على شنقه في ميدان العتبة "، وكان يخشى شماتة الأعداء .

غير أن بعداً جديداً، وغير متوقع على الإطلاق، ظهر في الصورة ليغير من معطيات الموقف تغييراً كلياً إلى درجة يمكن معها القول دون مبالغة أنها جعلت عبد الناصر يولد من جديد، وقد جسد هذا البعد مشهدان تفصل بينهما أسابيع قليلة :

المشهد الأول : جرى في القاهرة يومى ٩ و ١٠ يونيو في أعقاب خطاب التنحي مباشرة . فقد خرجت جماهير الشعب في مصر وفي العالم العربي إلى الشوارع على الفور لتعبر عن رفضها لقرار التنحي، مطالبة عبد الناصر بالبقاء والاستمرار في موقعه، غير أن هذه الوقفة العظيمة كان يمكن أن تظل مجرد هبة عاطفية تتبدد آثارها بسرعة ما لم تتوافر إرادة الصمود ومقوماته الفعلية على الأرض .

المشهد الثانى : جرى في الخرطوم حين ذهب عبد الناصر لحضور أول مؤتمر قمة عربى بعد الهزيمة، فقد استقبلته الجماهير استقبالاً فاق كل وصف، وراحت تتحرك وراء موكبه تردد اسمه وتعاهده على السير وراءه إلى ساحات النصر، ثم لحقت بموكب الملك فيصل تناديه بصوت واحد : " وراء جمال يا فيصل " . وقد منح هذا الاستقبال الأسطوري لعبد الناصر في الخرطوم، كما يقول هيكل " موقعاً سياسياً محصناً في مقابل موقع عسكري معرض " (٢) .

وربما كانت إعادة تأكيد الجماهير العربية لثقتها بعبد الناصر بعد شهور من الهزيمة هو العامل الرئيسى في إنجاح قمة الخرطوم، والذي كان أحد أهم قراراتها على الإطلاق؛ تقديم الدعم المادى لدول الطوق عموماً، وتعويض مصر عن خسائرها الناجمة عن إغلاق قناة السويس، وكان معنى ذلك أن الأمة العربية ما تزال متماسكة ولديها - مادياً ومعنوياً - مقومات الصمود .

هذه الولادة الجديدة لعبد العناصر هي التى مكنته من بلورة استراتيجية تختلف كلية عن الاستراتيجيات المتبعة حتى الآن في إدارة الصراع العربى/الإسرائيلى ، فالأول مرة في تاريخ هذا الصراع تركزت هذه الاستراتيجية على فكرة حتمية المواجهة الفعلية والاستعداد للحرب من منطلق " أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة "، وفي هذا السياق شرع عبد الناصر في إعداد المسرح لهذه المواجهة على كافة الأصعدة المحلية، والإقليمية، والعالمية .

فعلى الصعيد المحلى : ركز عبد الناصر كل جهده وطاقته على عملية إعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة ، وكان أول ما يتعين عليه أن يفعله هو إنهاء دور عبد الحكيم عامر و مجموعة الضباط المرتبطين به والموالين له، ولأن هؤلاء لم يكونوا مقتنعين - حتى ذلك الوقت - بأن دورهم قد انتهى، أو حتى بأنهم يتحملون أى مسئولية عن الكارثة التى حدثت، فقد تطلب ذلك مواجهة ضغطت كثيراً على أعصاب عبد الناصر بحكم الصلة الشخصية الحميمة التى ربطته بعبد الحكيم عامر، وتسبب ضعفه الإنسانى تجاهها في الكثير من المشاكل والأزمات من قبل، ثم كان عليه بعد ذلك أن يلطم جراح جيش مهزوم، وأن يعيد إليه ثقته بنفسه وانضباط صفوفه، كى يصبح قادراً على التحول إلى جيش محترف .

ولعب الفريق محمد فوزى بشخصيته القوية المنضبطة دوراً بارزاً في هذا الصدد ، وما هي إلا شهور قليلة حتى عاد للجيش تماسكه، وبدأ يقوم بعمليات محدودة في مواجهة العدو أو خلف صفوفه، ثم شكلت هذه العمليات بالتدريج حرب استنزاف منظمة وشبه يومية، ولعبت حرب الاستنزاف دوراً بالغ الأهمية على كافة الأصعدة السياسية، والعسكرية، والنفسية، في تذكير الأطراف المعنية بأن المعركة لم تنته فصولها بعد، فضلاً عن أنها شكلت ميداناً حياً للتدريب على كل فنون القتال ومواجهة العدو، والتعرف على نقاط ضعفه وقوته، وإسقاط الكثير من الأساطير التى أحاط الجيش الإسرائيلى بها نفسه

بعد الانتصار الذى حققه . وبدون هذا الجهد الضخم ما كان يمكن للجيش المصرى أن يؤدي تلك المعزوفة العسكرية الرائعة فى أكتوبر ١٩٧٣، وأن يتمكن من محو عار الهزيمة بعد ست سنوات فقط، على الرغم من أن قرار الحرب لم يتخذ فعلاً إلا بعد رحيل عبد الناصر .

فى الوقت نفسه كان هناك وعى كبير بمدى حاجة الجبهة الداخلية إلى جهد سياسى ضخم يظهرها من وباء " التهريج السياسى " الذى وقعت ضحية له وفق تعبير عبد الناصر نفسه . وجاءت مظاهرات الطلاب فى عام ١٩٦٨، لتذكره مرة أخرى بأن خروج الجماهير يومى ٩ و ١٠ يونيو كان تعبيراً عن الثقة فى شخصه، وليس بالضرورة فى النظام السياسى القائم، وبالتالي فهو تفويض بالتغيير أكثر منه تصويت على الاستمرارية .

وهناك من المؤشرات ما يؤكد على أن عبد الناصر كان قد استوعب عمق التغيير المطلوب ومدى الحاجة إليه، فبيان ٣٠ مارس والذى تحدث بوضوح عن دولة المؤسسات، ومحاضر اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى، والتي نشرت بعد وفاة عبد الناصر؛ أكدت على أن عبد الناصر كان يتجه لإحلال الشرعية الدستورية ويبحث بصوت عال عن صيغة ما من صيغ التعددية الحزبية، وشرع عبد الناصر بإجراء بعض الإصلاحات بالفعل، إلا أنها ظلت - فى تقديرنا - محدودة مقارنة بطموحات الجماهير فى ذلك الوقت.

وكانت مظاهرات الطلاب العارمة والمتكررة فى تلك المرحلة - وخصوصاً تلك التى اندلعت احتجاجاً على الأحكام المخففة التى صدرت فى حق المسئولين عن النكسة - تعبيراً عن شعور عميق بالقلق وبالرغبة فى التغيير . وربما يفسر تركيز عبد الناصر على الجهود الخاصة بإعداد الدولة للحرب القادمة بطء عملية الإصلاح السياسى المطلوب، ورغبته فى تأجيل هذه العملية إلى ما بعد الجولة العسكرية التى رآها حتمية .

غير أن عدم القيام بهذه الإصلاحات فى عهد عبد الناصر حال - فى تقديرى - دون استخلاص كافة الدروس المتعلقة بأسباب الهزيمة، وفتح الباب واسعاً أمام تغييرات داخلية واسعة النطاق بعد رحيله لم تكن كلها فى الاتجاه المنشود، وكان لبعضها تأثيرات سلبية واضحة على طريقة إدارة الصراع مع إسرائيل فى أعقاب حرب أكتوبر مباشرة .

وعلى الصعيد الإقليمي : حدث تغير جوهري فى علاقة مصر، ليس فقط بالدول العربية وإنما أيضاً بدول الجوار الجغرافى غير العربية . ففى أعقاب مؤتمر الخرطوم أعاد عبد الناصر صياغة أولوياته العربية لتهدئة الصراعات، وإزالة بعض مصادر وأسباب التوتر لضمان حشد أكبر قدر ممكن من الطاقات والموارد العربية فى مواجهة إسرائيل، فنجح فى إزالة جانب كبير من التوتر فى العلاقات المصرية/السعودية، وجرت محاولة جادة لإعادة توزيع الأدوار فى العالم العربى؛ بحيث تتولى الدول العربية الموالية للولايات المتحدة توظيف هذه العلاقة للضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، وخاصة من الضفة الغربية، والدول العربية الموالية للاتحاد السوفيتى توظيف علاقتها لدعم المجهود الحربى فى دول المواجهة إلى أقصى درجة ممكنة .

وفى هذا السياق أكد عبد الناصر للملك حسين استعداده لتقديم التغطية السياسية اللازمة له إذا ما استطاع أن يتوصل مع الولايات المتحدة، ووفقاً لأى شروط يراها هو مقبولة لاتفاق يضمن له استعادة الضفة الغربية - بما فيها القدس الشرقية بالطبع - للسيادة الأردنية . وقد هدف عبد الناصر من هذا النهج إثبات أمرين :

الأول : أن المشكلة لا تكمن فى شخص عبد الناصر أو فى نظامه، أو حتى فى وجود نظم راديكالية أو ثورية فى العالم العربى تريد الولايات المتحدة تصفيتهما، وإنما تكمن فى وجود أطماع

إسرائيلية حقيقية في الأرض مدعومة بتأييد أمريكي مطلق، ودون أى حساب لاعتبارات "صداقة" من أى نوع مع أى دول عربية مهما كانت درجة ارتباطاتها بالمصالح الأمريكية .

الثانى : ترك هامش من الحرية لجميع الأطراف كى يحاول كلٌ بطريقته الخاصة التحرك بالشكل الذى يراه مناسباً وضرورياً لاستعادة الأرض وإزالة آثار العدوان، طالما أن ذلك يتم وفق الإطار العام المتفق عليه عربياً، ولقطع الطريق أمام المزايدات العربية التقليدية .

وفى هذا السياق قبلت بعض الأطراف العربية، ومنها مصر، قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، بينما تحفظت عليه أو رفضته أطراف أخرى، وتحمس البعض لنشاط المقاومة الفلسطينية بينما تحفظ عليه البعض الآخر. وهكذا تركت الجسور مفتوحة لكل الاجتهادات ، وحاول عبد الناصر الإمساك بأكبر قدر ممكن من الخيوط التى تسمح للنظام العربى بالمحافظة على توازنه فى مواجهة العدو الأكبر .

من ناحية أخرى بذل عبد الناصر جهوداً كبيرة لتحسين علاقاته بدول الجوار الإسلامية ، وخاصة بإيران وتركيا ، التى كانت قد توترت كثيراً من قبل بسبب علاقاتهما المعروفة بإسرائيل أو بحلف الأطلنطى، وذلك فى محاولة جديدة لتوظيف أكثر رشداً للبعد الإسلامى فى الصراع، وإزالة رواسب التناقضات القديمة والمصطنعة فى الغالب ، بين الدائرة العربية و الدائرة الإسلامية فى حركة السياسة الخارجية المصرية .

غير أن الجهود الضخمة التى بذلها عبد الناصر لتخفيف حدة الصراعات العربية/العربية ، وللعثور على صيغة جديدة تسمح بترتيب التناقضات، بحيث يظل التناقض العربى مع إسرائيل هو التناقض الرئيسى؛ لم تكن كافية للتوصل إلى نقطة التوازن الدقيقة التى تسمح بمثل هذا الترتيب، فقد بدت هذه التناقضات فوق طاقة وقدرة أى فرد، بما فى ذلك عبد الناصر نفسه، فما إن قبل عبد الناصر مبادرة روجرز حتى تفجرت الخلافات فى العالم العربى، وبالذات بين عبد الناصر والمنظمة، و تحولت إلى حرب كلامية، وسرعان ما انفجرت التناقضات الأردنية/الفلسطينية، وتحولت إلى حرب فعلية بذل عبد الناصر جهوداً مضنية للسيطرة عليها، وشاء القدر أن يلفظ أنفاسه الأخيرة بعد أن نجح فى احتوائها .

وعلى الصعيد العالمى، فقد تعين على عبد الناصر أن يعيد تشكيل وصياغة علاقته بالعالم بما يضمن له أكبر قدر ممكن من التأييد والدعم السياسى لتحقيق هدفه فى إزالة آثار العدوان، وتحرير الأرض التى احتلت بعد ١٩٦٧ بالوسائل السلمية، أو للحصول على السلاح والتجهيزات العسكرية اللازمة لتحرير الأرض بالقوة إن لزم الأمر . وقد سار عبد الناصر فى هذين الخطين بالتوازى، فقبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذى ينص على عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة، وهو ما يعنى ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها إسرائيل بالقوة فى حرب ١٩٦٧، كما ينص فى الوقت نفسه على حق كل دول المنطقة بالعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وهو ما يعنى ضرورة اعتراف الدول العربية بإسرائيل على أساس حدود ٤ يونيو ١٩٦٧. ولأن القرار لم يلزم الأطراف بمفاوضات مباشرة ، كما لم ينص على ضرورة توقيع معاهدة سلام ؛ فإن القبول بهذا القرار، وفقاً للتفسير العربى له، لم يمثل خروجاً على مقررات مؤتمر الخرطوم إلا فيما يتعلق بقضية الاعتراف .

لكن الأمور لم تتطور فعلياً لتصل إلى النقطة التى تعين فيها على عبد الناصر أن يحدد موقفه العملى من قضية الاعتراف بإسرائيل ومضمون وشروط هذا الاعتراف ، فضلاً عن أن قضية " التطبيع " لم تكن مطروحة أصلاً.

فقد كان عبد الناصر يدرك تمام الإدراك أن إسرائيل لن تنفذ القرار ٢٤٢ وفقاً للتفسير العربى له بالوسائل السلمية وحدها، وقد تأكد له ذلك مبكراً أثناء مناقشة مشروع القرار فى الأمم المتحدة، ثم عملياً

من خلال مهمة مبعوث الأمم المتحدة جونار يارنج، فقد أصرت إسرائيل على مفاوضات مباشرة، وعلى معاهدة سلام موقع عليها من كل الأطراف المعنية، لكن الأهم من ذلك أنها لم تتحدث أو تقبل مطلقاً بالانسحاب من كل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بل وأصرت إصراراً كاملاً على عدم استخدام أو ذكر كلمة الانسحاب مطلقاً فى أى وثيقة، والاستعاضة عنها بكلمة إعادة الانتشار أو إعادة تمركز القوات، ولم يكن عبد الناصر مستعداً على الإطلاق للتفاوض المباشر مع إسرائيل أو للتنازل عن شبر واحد من أى أرض عربية احتلت فى ١٩٦٧ .

وفيما يتعلق بترتيبات السلام المنصوص عليها فى القرار فأقصى ما كان عبد الناصر مستعداً له هو أن يحدد كل من طرفى النزاع التزاماته طبقاً للقرار ويسجلها فى وثيقة يقرها مجلس الأمن، " أما إذا أصرت الولايات المتحدة على ورقة واحدة يوقعها الطرفان؛ فإنه يمكن النظر فى صياغة وثيقة تعتمد على قرار مجلس الأمن توضع فى مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة، وهناك يذهب مندوبو الأطراف فى مجلس الأمن - أو وزراء خارجيتهم - كل على حدة فى موعد مخصص لكى يوقعوا الوثيقة " (٣) .

لذلك يمكن القول أن قبول عبد الناصر للقرار ٢٤٢ كان لغرض سياسى وتكتيكى بحت؛ كى يصبح فى وضع يسمح له بتبرير والضغط من أجل الحصول من الاتحاد السوفيتى على طلباته المتزايدة من السلاح المتطور، ولأن عبد الناصر لم يكن أمامه سوى مصدر رئيسى واحد وربما وحيد للسلاح، وهو الاتحاد السوفيتى؛ فقد رأى بأن عليه أن يحدث نقلة نوعية فى علاقته به؛ فعلى الصعيد العسكرى لم يتردد عبد الناصر فى الاستعانة بالآلاف الخبراء السوفيت لتدريب الجيش المصرى على استيعاب السلاح، وعندما بدأت إسرائيل غارات العمق فى محاولة يائسة منها لوقف حرب الاستنزاف لم يتردد فى طلب الحماية الجوية السوفيتية المباشرة، وكانت مجرد مشاركة الطيارين الروس بطائراتهم السوفيتية كقيلة بوقف هذه الغارات، ومع ذلك فلم يقبل عبد الناصر مطلقاً بقواعد عسكرية سوفيتية دائمة فى مصر، وأقصى ما كان على استعداد للسماح به هو تسهيلات تتيح للأسطول السوفيتى التزود بالمياه العذبة والوقود .

أما على الصعيد السياسى فقد سعى عبد الناصر إلى استخدام كل الثقل السياسى السوفيتى كورقة تفاوضية، وذهب فى ذلك إلى أبعد مدى ممكن، حين طلب من الروس أن يتفاوضوا مع الأمريكان نيابة عنه للوصول إلى تسوية سلمية تتيح تنفيذ القرار ٢٤٢ وفقاً للتفسير العربى له، وكان هدفه من ذلك أن يدرك السوفيت بأنفسهم مدى تعنت الموقف الإسرائيلى المستند إلى دعم أمريكى غير محدود وغير مشروط، وكان جمال عبد الناصر يعتقد أن ذلك سوف يعجل باليوم " الذى يقول فيه الروس لأنفسهم إن هؤلاء الناس - الإسرائيليون - لا يجدى معهم أى حديث عن التسوية، ولا بد أن توجهوا لهم ضربة مؤثرة قيل أن يفهموا ضرورات السلام " (٤) .

بعبارة أخرى يمكن القول أن عبد الناصر حاول وتعهد دفع السوفيت دفعاً نحو الانغماس عميقاً فى أزمة الشرق الأوسط، عسكرياً وسياسياً، بهدف نقل الأزمة من الدائرة الإقليمية إلى الدائرة العالمية، والعمل على إفشال الاستراتيجية الأمريكية، والتي بنيت على افتراض أن الدعم الأمريكى غير المحدود لإسرائيل يضعف النفوذ السوفيتى فى المنطقة، ويجبر العرب على طلب الحماية من الولايات المتحدة، والتأكيد على أن العكس هو الصحيح، وأن استمرار الدعم العسكرى الأمريكى لإسرائيل رغم احتلالها للأرض العربية هو الذى سيؤدى إلى مزيد من الاعتماد على السوفيت، وبالتالي من بسط النفوذ السوفيتى فى المنطقة وليس العكس .

وعلى الرغم من أن علاقة عبد الناصر بالولايات المتحدة ظلت مقطوعة رسمياً منذ عام ١٩٦٧؛ إلا أن الاتصالات معها عبر قنوات مختلفة لم تتوقف، وقد حاول عبد الناصر أن يزرح موقفها المنحاز بشكل مطلق لإسرائيل، ولكنه لم ينجح كثيراً إلا بعد أن بدأت تحس الولايات المتحدة بالقلق الحقيقى من

تزايد النفوذ السوفييتي في المنطقة وخاصة في مصر، وفي خطابه في عيد العمال عام ١٩٧٠، وجه عبد الناصر نداءً مفتوحاً إلى الرئيس نيكسون مطالباً إياه " بالضغط على إسرائيل لكي تتسحب من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، فإذا لم يكن هذا الضغط ممكناً فعلى الولايات المتحدة عندئذ أن تتوقف عن إمداد إسرائيل بالسلاح، وإلا فهي شريك في استمرار احتلال الأراضي العربية بقوة هذا السلاح " .

ويرى البعض أن مبادرة روجرز والتي طالبت بوقف محدود لإطلاق النار لمدة ٩٠ يوماً ينشط خلالها يارنج لينفذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، كانت استجابة مباشرة لهذا النداء ودليل أكيد على قلق أمريكي من الوجود السوفييتي في مصر، وهو ما كان يعنى في الواقع بداية نجاح استراتيجية عبد الناصر في إدارة الصراع على المستوى الدولي . وقد قبل عبد الناصر هذه المبادرة، ولأسباب تكتيكية أيضاً بعد أن رفضتها إسرائيل، على أمل أن يتمكن من إحداث شرخ في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وليتمكن من استكمال بناء حائط الصواريخ على الجبهة إذا ما تراجعت إسرائيل عن موقفها الأولي الرافض للمبادرة، وبالفعل فقد عادت إسرائيل وقبلت المبادرة، وتوقف إطلاق النار، وتمكنت مصر بالفعل من بناء حائط الصواريخ في الساعات القليلة التي تلت الوقت المحدد لوقف إطلاق النار .

غير أن عبد الناصر لم يكن لديه في الواقع أى أمل في أن تسفر هذه المبادرة عن تحرك أمريكي حاسم للضغط على إسرائيل من أجل التوصل إلى تسوية بالوسائل السلمية . وعلى أى حال فقد شاء القدر أن يرحل عن عالمنا قبل أن تنتهي الأشهر الثلاثة المحددة لوقف إطلاق النار . وبرحيله دخل الصراع العربي/الإسرائيلي مرحلة جديدة ومختلفة كلية .

خاتمة :

كان من المحتم أن يتصادم مشروع ثورة يوليو بزعامة عبد الناصر، والذي استهدف بناء دولة مصرية حديثة وقادرة على قيادة الوطن العربي نحو التحرر والاستقلال، مع المشروع الصهيوني التوسعي والعذواني بطبيعته، ولا جدال في أن عبد الناصر قد أدرك على نحو صحيح ما يمثلته المشروع الصهيوني من خطر على مصالح مصر الحيوية، وصمم على الصمود في وجهه حتى آخر لحظة في حياته.

وما يقال من أن عبد الناصر بالغ في تصوير هذا الخطر وتضخيمه بأكثر مما هو عليه فعلاً، أو من أن سلوك عبد الناصر العدائي تجاه إسرائيل هو الذي مكن لها في الأرض العربية؛ ليس صحيحاً من وجهة نظرنا، بل ربما يكون العكس هو الصحيح؛ فعبد الناصر بدا لنا في بعض الأحيان، ومن خلال هذا البحث، وكأنه قد استهان بعض الشيء لهذا الخطر وقدره بأقل مما هو عليه فعلاً . وعلى أى الأحوال فقد كانت هناك فجوة بين ما عكسه خطاب عبد الناصر الإعلامي من إدراك واع لهذا الخطر، وبين درجة الاستعداد لمواجهة على الأرض، ولم تنقل هذه الفجوة إلا بعد هزيمة عام ١٩٦٧ .

لقد تطلب الإدراك الحقيقي لهذا الخطر بكل أبعاده تبنى استراتيجية واضحة للمواجهة وإدارة الصراع مع العدو، لكن فاعلية هذه الاستراتيجية توقفت على قدرة عبد الناصر على بناء :

- ١-١ - جبهة داخلية صلبة ومتماسكة ومستعدة لكل الاحتمالات ، بما في ذلك احتمال الصدام المسلح .
- ٢-٢ - جبهة عربية تتوزع فيها المسؤوليات والأدوار بما يتفق مع الشعار المطروح حول قومية المعركة وقومية القضية الفلسطينية .
- ٣-٣ - جبهة دولية مساندة للحقوق العربية ، وقادرة على مدها بالعناصر اللازمة لتحسين موازين القوى على الأرض باستمرار لصالح الطرف العربي . غير أن عبد الناصر لم ينجح دائماً في توفير هذه الشروط ، وخصوصاً خلال الفترة الممتدة من ٥٦-٦٧ .

وإذا كانت مرحلة ما بعد هزيمة ١٩٦٧ قد أعادت تأكيد جدارة عبد الناصر وقدراته القيادية، إلا أن الاستراتيجية التي خطها في تلك الفترة ما كان لها أن تكتمل وتؤتى أكلها إلا في وجوده هو ، وإذا كان من حق عبد الناصر علينا أن نعترف بدوره الرئيسي فيما تحقق من إنجاز ضخم على جبهة القتال في أكتوبر ١٩٧٣، فإن من واجبه علينا أن نخلى مسؤوليته عن الطريقة التي تمت بها الإدارة السياسية للحرب في مرحلة ما بعد توقف القتال.

ومع ذلك فلا يمكن إغفائه تماماً من جانب من مسؤولية ما جرى بعد ذلك، وهذا الجانب تحدده اعتبارات ثلاث : دوره في اختيار السادات كخليفة له، بصرف النظر عن ملابسات ودوافع هذا الاختيار في الوقت الذي تم فيه وقبوله للقرار ٢٤٢ ثم لمبادرة روجرز بعد ذلك ، فقد تحول القرار ٢٤٢ من آلية لتصفية آثار عدوان ١٩٦٧- في عهده - إلى آلية للتسوية النهائية في عهد الرئيس السادات، وتحولت مبادرة روجرز من أداة للتحرك الدبلوماسي والمناورة السياسية المحكومة بموازين نظام عالمي ثنائي القطبية- في عهده- إلى أداة لدور أمريكي منفرد في المنطقة في عهد الرئيس السادات .

ولم يكن ذلك بالقطع هو ما قصده عبد الناصر لكن ما قام به فعلاً قبل أن يختاره الله إلى جواره هو الذي مهد الطريق أمام ما جرى لنا بعد ذلك ، ولأن ما جرى لم تكتمل فصوله بعد فالتاريخ وحده هو الذي سوف يصدر حكمه النهائي بالنسبة للجميع .

هوامش ومراجع البحث :

- (١) (١) محمد حسنين هيكل ، الانفجار ، (القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٠) ، ص ٨٢٨ - ٨٢٩ .
- (٢) (٢) محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٩٢٩ - ٩٣٢ .
- (٣) (٣) محمد حسنين هيكل ، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة ، (القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣) ، ص ٩٢ .
- (٤) (٤) محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل : عواصف الحرب وعواصف السلام ، ج٢ ، (القاهرة ، دار الشروق ، ٧ ، ١٩٩٦) ، ص ١٧٠ .

بالإضافة إلى :

- - المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر .
- - كتابات المؤلف السابقة ذات الصلة بالموضوع .
- - كتابات عديدة لمؤلفين آخرين أهمهم : محمود رياض ، ومحمد فوزى ، وأحمد حمروش ، وطه المجدوب ، وطارق حبيب وغيرهم .